

تغيرات بنوية
تكزس المنظور
الاستعماري
للصهيونية

صفحة (٣) ة

إسرائيل تعتبر أن
الضجة الإعلامية
حول «داعش»
أكبر من مقاساته
الحقيقية!

صفحة (٦) ة

المنتهد

الثلاثاء ٢٠١٤/٧/٨م الموافق ٣ رمضان ١٤٣٥هـ العدد ٣٣٦ السنة الثانية عشرة



الاسرائيلي

الاسرائيلي
المنتهد

ملحق نصف شهري يصدر عن



مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

كلمة في البداية

محمد حمزة غنايم:

عقد على الغياب...

بقلم: أنطوان شلحت

قبل عقد وأكثر من شهر (وتحديداً في ٢٥ أيار ٢٠١٤) رحل الصديق الشاعر والمترجم والباحث محمد حمزة غنايم الذي ربطته صلة وثيقة بمركز «مدار» منذ انطلاقة. وقد ظل حتى قبل رحيله بزمان قصير المحرر المسؤول لملحق «المشهد الإسرائيلي»، ولسلسلة «أوراق إسرائيلية» الدورية، وكان من أبرز مؤسسي أول موقع لـ «المشهد الإسرائيلي» على الشبكة، وبقي منصب المشرف العام عليه حتى أقاله المرض. عاش محمد عمراً قصيراً بسنواته (ولد العام ١٩٥٧) لكنه ملأه، قدر ما استطاع، بما ينفع الناس، وكان مقدراً له أن يملأه بما هو أكثر نفعاً. وتمتع الراحل بموهبة متميزة في مضامير عديدة، لم يكن الشعر عنوانها الوحيد وإن كان أكثرها أهمية برياً.

بيد أنه في مضمار واحد - فضلاً عن الشعر- كان بمثابة «الموهبة متجسدة»، التي لا يشق له فيها غبار حسماً قالت العرب. ذلك هو مضمار الترجمة الإبداعية باللغتين «للدويتين» العربية والعبرية. فبِهِ قرأنا له رواية «العاشق» لأبراهام. ب. يهوشواغ وكتاب «الزمان الأصفر» لدافيد غروسمان، وقرأ الإسرائيليين «لمماذا تركت الحصان وحيداً» و«سريز الغريبة» و«حالة حصار» لمحمود درويش. وفي الأيام الأخيرة من حياته أودع «دار أندلس» ترجمتين لمجموعة «جدارية محمود درويش» ورواية «حكاية زهرة» لحنان الشيخ صدرتا بعد وفاته.

صحيح أنه كان لمحمد في هذا الشأن «شركاء» و«زملاء» كثر، بيد أنه ظل منمازاً عنهم بأنه جعل هذا الطراز من الإبداع شديد الخصوصية أصلاً ويكتسب مشروعيته كذلك في ركن جغرافي ومجازي ثالث غير مرئي، عند منطقة الغسق، هو ركن «خط التماس» كما كان يهوى القول، والذي يقدر ما مثل تعبير عن كينونته المخصوصة، مبدعاً وإنساناً، يقدر ما حفر بصماته عميقاً في مشروعه الثقافي، الذي لم يقدر له أن يتكمل.

ويبدو لي أنه ليس هناك مقام أنسب من مقامنا هذا لإحياء ذكره كمتروجم وخصوصاً أنه عكف، قبل رحيله بقليل، على كتابة دراسة وافية عن الترجمة من العبرية وإليها، قدمها إلى «المؤتمر العربي الأول للترجمة»، الذي عقد في بيروت في كانون الثاني ٢٠٠٣. وبالتالي تعتبر دراسته هذه بمثابة وصية لنا.

لعل أكثر ما بدا أنه يكره غنايم في هذه الدراسة هو تفكيك المحاولات الكثيرة الرامية إلى «هندسة الوعي» بشأن الثقافة الإسرائيلية، على قاعدة إبراز وإدراك ما في الواقع، لا ما هو مقدم عليه.

وقد رأى، في هذا الصدد، أنه منذ مطلع ثمانينيات القرن العشرين الفائت، والثقافة الإسرائيلية الراهنة ليست نسيجاً واحداً ومتكاملاً، وإنما هي عبارة عن «تعددية ثقافية واديعة متغيرة لما اعتدنا عليه من قبل». وبرايه تنسحب هذه الحقيقة على كل ما يتصل بهذه الثقافة من ظواهر وأنواع أدبية، وتكفي قراءة نص من النصوص الشابة الجديدة، غير تلك التي كتبها ويكتبها الذين عرفوا باسم «أبناء جيل الدولة» (عاموس عون، أبراهام ب. يهوشواغ، دايفد شاحر، يهودا عميحا، وآخرون)، حتى ندرك أنه لا وجود لنص عبري نستجيم مع ثقافته، بل إن معظم مبدعي «الموجة الحديثة» في الأدب الإسرائيلي العبري اليوم، ينشون في خبايا الذاكرة الجماعية، ويحاول بعضهم إعادة صوغها من جديد، وفي أحيان معينة يفعل ذلك وفق رؤية إنسانية.

غير أن تجربتنا المتواضعة، نحن أبناء الجيل الواقف بحق الضائقة بين ثقافتين، والمتفاعل معها كلاً على انفراد، كما يؤكد، دألتنا على أن أفقنا الثقافي لمسيء بالحفر و«المناطق الحرام»، التي تترصده كل من يدخلها بشتى التوصيفات والتسميات، أولها الاتهام بـ «التطبيع»، وآخرها «الاحتواء». لذلك، لا أرانا اليوم بحاجة إلى قول سياسي يبرز وجود مثل هذا النوع من التفاعل والتعارف بين «ثقافتينا»، اللتين لا تؤديان أي نوع من الاقتراب، الواحدة من الأخرى، فينا أو بجانبنا، على رغم أن موقعنا المشترك يجعل من التقائهما في دوائر اهتماماتنا أمراً طبيعياً ومدرَكًا.

تارمنا كثيراً الآن انتباهة واعية لما يتفاعل إلى جانبنا من تيارات ثقافية وإبداعية وفكرية أيضاً، ينطق بعضها باسم الحداثة، وبعضها الآخر يتقدم منا عبر أطر ومسئيات «شرق أوسطية» مختلفة، ويروِّج لفكرة واحدة ووحيدة و«يتجاوزها» في سبيل إغناء الحوار معنا، مخفياً الأسباب التي تجعل فكرة التبادل الثقافي مستعصية على الفهم والإدراك، في أوساط واسعة لدى الطرفين.

ويضيف غنايم: ثمة جيل واحد على الأقل من الكتاب الإسرائيليين، ممن بدأوا بين الحربين - حزيران ١٩٦٧، ولبنان الأولى ١٩٨٢ - يكتب وطناً مختلفاً ومغايراً لوطن «الأباء والأجداد» الذي كتبه أجيال الأند العبري الأولى. إنه وطن المفاهيم المختلفة، التي لا بد من أن نترث عنها ما يلزم من وقت، كي نهضمها وتقويم هذه التحولات الكبيرة في وعي أبناء هذا الجيل من المبدعين. فهو جيل ليس مديناً لأحد، أو ملتزماً بفكر واحد، أو رؤية واحدة، وتوجهه في ذلك أسئلة من أخرى كثيرة، حول ما يجب تقديمه من ثمن وتضحيات، لتجاوز إشكالية الواقع المأساوي، ومحتته، وبالتحديد - مع ما يتقاطع منه مع المسألة الفلسفية - وفي ذلك بالذات ما يستدعيه لأن نذهب إلى النص العبري المعاصر، «الأخر»، للبحث عنه، لا عن أنفسنا فيه فقط، وهو ما أحاول التأسيس عليه فيما أقرأ أو أترجم أو أنقد، من هذه النصوص.

أفتح هنا قوساً كي أشير إلى أن وقائع كثيرة تراكمت منذ ذلك الوقت وتدل على صحة ما قاله غنايم بشأن الجيل الجديد من الكتاب الإسرائيليين والاتجاه العاكس الذي ينحو نحوه. ويمكن استشفاف هذا من مجموعة نتائج روائية وفكلمية حديثة ليس هنا مكان التوسع فيها).

إن من حقنا أن نتساءل الآن، بعيداً عن الأحكام الواردة في الخلاصة أعلاه: في أي اتجاه كان سيسير وعي غنايم بعد أن بلغ هذا المستوى؟ وكيف كان عمله سينمو في ضوء هذا الوعي؟

إذا كان في إمكان الواقع التاريخي أن يجيبنا، فنجد بهوعينا الفردي في فهم هذه الإجابة، فإننا نبقى ممتقنين إلى إجابة هي في مستوى مساهمة غنايم الخاصة، تصلنا بالواقع على أكثر من صعيد فتملكه بأكثر من وعيدنا... سنستفقد قلمه وفكره وإن كنا لم نقدد الواقع، فإنا لن نجد في هذا ما يعوضنا عن ذلك.

وإذا ما كانت المتغيرات السياسية تبدو سريعة برسم تبدلات الواقع السياسي، فإن المتغيرات الثقافية والاجتماعية قد لا تتبدل سريعاً في واقع اجتماعي معين.

ومع ذلك علينا أن نبقي مدينيين لوصية غنايم التي تصل حاضرتنا بماضينا، ونقل رسالة إلى الأجيال الشابة والمقبلة بضرورة الوصل بين شتى الأزمان.

نتيهاهو يلوح بعدوان جديد ضد غزة بادعاء وقف إطلاق الصواريخ!

*ليبد يشكك في إمكانية بناء جدار عند الحدود مع الأردن: «في نهاية الأمر توجد ميزانية واحدة ومبلغها محدود.

وعندما تعطي للجدار فإنك تأخذ من أمور أخرى»*



غزة: اعتداءات اسرائيلية متواصلة.

وكان نتيهاهو قد تحدث عن بناء الجدار الشرقي في معرض حديثه حول سيطرة تنظيم «الدولة الإسلامية في العراق والشام» (داعش) على مناطق واسعة في العراق وسورية، وتهديد التنظيم بالتوجه إلى الأردن.

وقال ليبد في هذا السياق إن «أحد الأمور الثابتة في الشرق الأوسط هو أنه يقولون دائماً إنه ربما الأردن سيسقط، بينما هو لا يزال باقياً. وهذا الجيل الثالث لملك من العائلة نفسها ما زال يجلس على العرش الملكي في الأردن. ويبدو لي أنه مستقر للغاية. نحن نتابع بقلق وحذر، ومن خلال حوار دائم مع الحكومة الأردنية والملك الأردني أيضاً. ولا يوجد أي سبب أني للقلق».

وقال ليبد، خلال جولته في سديروت، إنه «يتعين علينا الدخول في مداولات، قيل أي شيء آخر، حول ما هي المصادر في الميزانية العامة، وإذا أعطيت في مكان واحد، فإن عليك أن تأخذ من مكان آخر. وعلى جهاز الأمن أن يحدد بصورة منتظمة ما هي التهديدات التي يقف أمامها، ونقف أمامها نحن كدولة، وبموجب ذلك نقسم الموارد» في إشارة إلى أن رصد ميزانيات، تقدر بعليارات الشواكل، لبناء جدار شرقي سيكون على حساب ميزانيات الخدمات المدنية.

وتابع ليبد أنه «في نهاية الأمر، توجد ميزانية واحدة ومبلغها محدود. هذا هو المبلغ الموجود. وعندما تعطي (ميزانية) للجدار فإنك تأخذ من أمور أخرى».

كله هي حصول التلاميذ على علامات عالية في المبتساف فقط لا غير». وأردف أن التلاميذ في المدرسة جاؤوا من شرائح اجتماعية صعبة، ورغم ذلك «كانت هناك ضغوط قوية جدا من جانب مديرة المدرسة من أجل حصول التلاميذ على علامات عالية. وقد شملت هذه الضغوط تلميحات لطاغم المعلمين بعدم إدخال أولاد العمال الأجانب إلى الامتحان، كي لا يمساو بمعدل المدرسة. وكنت حينها معلما جديدا وبدون دعم، ولم يكن ثمة ما يمكنني فعله».

وتحدث عيرون عن تعامل جهاز التعليم مع التلاميذ الضعفاء وعدم منحهم فرصة من أجل تحسين تحصيلهم العلمي، وأن هذا ما دفعه إلى اعتزال التعليم. فقد انتقل للعمل في مدرسة ثانوية أسماها «الفرصة الثانية»، وهي مخصصة للتلاميذ الذين تسربوا من المدارس العادية. «وبسبب اللقب الجامعي الذي أحمله في التربية الخاصة، فقد أعطوني الصفوف الصعبة، «الحمر»، والتي لا يتم تقديم تلاميذها لامتحانات البجروت (التوجيهي). وقد درست موضوعي التاريخ والرياضيات، لكنني حصلت على صفر من الدعم».

وأدرك عيرون وطاغم معلمي الرياضيات في المدرسة أنهم لا يتمكنون من تدريس المادة كلها قبل موعد امتحان البجروت، لأن قسما من التلاميذ يعاني من مشكلة التركيز ويوزع باقي الصف. وفي الوقت نفسه، رفضت المدرسة إخراج هؤلاء التلاميذ من الصف وإشغالهم بأمور أخرى. ووصف ذلك كان جهاز التعليم وإدارة المدرسة «وضعا لنا العصي في الدواليب». وأضاف أن «ما حدث هو أن أولئك غير القادرين على التقدم لامتحان البجروت أخذوا معهم الجميع إلى الحضيض. وقد طرحنا اقتراحات كثيرة، ولكن منعنا من إعادة تنظيم المجموعة».

وعلى أثر ذلك، قرر عيرون تقديم التلاميذ الذين بإمكانهم النجاح في الامتحان إلى الموعد الثاني من امتحان البجروت، لكي تكون لديهم فرصة للدراسة مدة أطول. لكن المدرسة طالبت به بأن يقدمهم للمعد الأول، مهما كانت النتيجة، وإنه إذا قدمهم للموعد الثاني فإن عليه أن يفعل ذلك على مسؤوليته ومن دون الحصول على تعويض الساعات الإضافية.

وتابع عيرون أن النتيجة كانت أن قسما ضئيلا من التلاميذ نجح في الامتحان.

لوح رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتيهاهو، خلال مشاركته في اجتماع للجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست، أمس الاثنين، بشن عملية عسكرية واسعة في قطاع غزة.

وجاء تهديد نتيهاهو في أعقاب انفجار ١٦ صاروخ قسام، سقطت جميعها في مناطق مفتوحة في محيط المجلس الإقليمي «أشكول» في جنوب إسرائيل، صباح أمس. وقالت مصادر أمنية إسرائيلية إن هذه الصواريخ أطلقتها نشطاء في الذراع العسكري لحركة حماس لأول مرة منذ عملية «عمود السحاب» العسكرية في تشرين الثاني من العام ٢٠١٢.

وقال نتيهاهو أمام لجنة الخارجية والأمن «إننا نشهد إطلاق صواريخ متزايداً، من داخل قطاع غزة، باتجاه بلدات الجنوب. وبودي أن أوضح: إذا تم خرق الهدوء الذي ساد في أعقاب «عمود السحاب» لاحقاً، واستمر إطلاق الصواريخ، فإنه توجد إمكانية: إما أن توقفه حماس أو نوقفه نحن. ولن نسجم باستمرار إطلاق الصواريخ».

وأضاف نتيهاهو أن «غايتنا الأولى كانت وما زالت إعادة الشبان المخطفين إلى بيوتهم سالمين. وأصدرت تعليمات إلى الجيش الإسرائيلي والشبابك بعدم توفير الوسائل في الطريق إلى تحقيق هذا الهدف».

وتابع نتيهاهو «أني خائب الأمل من أن القيادة المماسسة للسكان العرب لا تتسد بهذا العمل (خطف المستوطنين)، وهذا أمر خطير بنظري، والمنظمة التي تقف وراء هذا التحريض هي الجناح الشمالي للحركة الإسلامية، وقد أصدرت تعليمات لدفع إجراءات من أجل تعريفها كتنظيم غير قانوني».

من جانبه، قال وزير المالية الإسرائيلي، يائير ليبد، خلال جولة في مدينة سديروت، أمس، إن «حماس مسؤولة عن أي إطلاق صواريخ من غزة، وحماس ستدفع الثمن. وحتى لو كانت المنظمات الصغيرة هي التي تطلق الصواريخ باتجاه سديروت وبلدات الجنوب فإنه، بالنسبة لي، حماس هي التي أطلقتها، فهي الحاكم في غزة».

وأضاف ليبد «لقد عملنا بالأمس ليلا في غزة» في إشارة إلى الغارة الجوية التي أسفرت عن مقتل أحد نشطاء حماس. وأردف «سنواصل العمل ضد غزة بصورة حازمة وتناسبية وستفعل ذلك كما ينبغي».

وتطرق ليبد إلى الحملة العسكرية في الضفة الغربية والتي تم خلالها اعتقال مئات المواطنين الفلسطينيين في أعقاب اختطاف المستوطنين الثلاثة، قبل ١٨ يوما. وقال إن الجيش الإسرائيلي نفذ في يهودا والسامرة (الضفة الغربية) واحدة من أوسع الحملات العسكرية. ولم نعثر على الأولاد حتى الآن، وسنستمر في البحث عنهم حتى نجدهم هم ونجد الخاطفين».

من جهة أخرى، تطرق ليبد إلى إعلان نتيهاهو عن عزمه البدء ببناء جدار أمني على طول نهر الأردن والحدود بين إسرائيل والأردن. وقال نتيهاهو إنه يريد بناء جدار كهذا يمتد من مدينة إيلات وحتى مرتفعات الجولان. لكن ليبد بدا كمن يشكك في إمكانية تنفيذ مشروع كهذا وأشار إلى وجود صعوبات في رصد ميزانية لتمويل تكلفته.

نصف المعلمين في إسرائيل يعتزلون بعد خمسة أعوام من مزاوله المهنة!

المعلمون يشكون من انعدام دعم جهاز التعليم ومديري المدارس لهم ومن إسكات أفكار خلاقة

أنهى أكثر من مليوني تلميذ في المدارس الابتدائية وطفل في رياض الأطفال في إسرائيل، أمس الاثنين، السنة الدراسية، لينضموا بذلك إلى تلاميذ المدارس الإعدادية والثانوية، الذين خرجوا إلى العطلة الصيفية قبل عشرة أيام، وسوية معهم خرج إلى العطلة الصيفية المعلمون. لكن بحسب إحصائيات موجودة بحوزة وزارة التربية والتعليم فإن الكثيرين منهم لم يعودوا على ما يبدو إلى التدريس بعد العطلة.

ورغم أن وزارة التربية والتعليم ودائرة الإحصاء المركزية توقفتا عن إجراء تدقيق عميق في الموضوع، إلا أن معطيات من سنوات سابقة، نشرتتها صحيفة «هآرتس» أمس، تدل على أن نصف المعلمين يعتزلون مهنة التدريس خلال السنوات الخمس الأولى في هذه المهنة، وأن نسبة المعلمين الذين يعتزلون مهنتهم بعد عشر سنوات ترتفع إلى ٦٠٪.

وهناك من يعتبر أن أسباب اعتزال هذه النسبة المرتفعة من المعلمين تنبع من الراتب المنخفض، وتراجع سريع في المحفزات للبقاء في هذه المهنة، أو أن جهاز التعليم لا يعوِّض المعلمين الجيدين ولذلك فإنه لا يحافظ على بقائهم داخل الجهاز. لكن يتبين أن هناك أسباباً أخرى لاعتزال المعلمين، وبينها أنهم يشكون من انعدام دعم جهاز التعليم لهم وانعدام الدعم من جانب مديري المدارس، وإسكات أفكار خلاقة.

«يضعون العصي في الدواليب»

وحاول طال عيرون، وهو أحد المعلمين الذين قرروا اعتزال العمل في جهاز التعليم، شرح الأسباب التي دفعته إلى الاعتزال، رغم أن سنه لم يتجاوز الثلاثين عاما. وقال «هآرتس» إنه كان يحلم بمزاولة مهنة التعليم، وإنه عندما بلغ سن ٢٤ عاما بدأ يدرس موضوع التربية في مسار خاص للمتفوقين في إحدى كليات التربية المرموقة في إسرائيل. وبعد إنهاء دراسته بدأ يعمل كمعلم لموضوع العلوم للصف الخامس الابتدائي في مدرسة في جنوب تل أبيب، وهي منطقة فقيرة وتعاني من مشاكل اجتماعية ومن وجود عدد كبير من العمال الأجانب واللاجئين الأفارقة.

وأضاف عيرون أن الأزمة المركزية التي اصطدم بها خلال عمله كانت تتعلق بامتحان «مؤشرات نجاعة ونمو المدرسة»، المعروف باسم «مبتساف»، والذي يتم من خلاله امتحان التحصيل العلمي لتلاميذ المدارس الابتدائية. وقال «شعرت أن الغاية الوحيدة للعام الدراسي

مقابلة خاصة مع الباحث في «معهد أبحاث الأمن القومي» في جامعة تل أبيب

شلومو بروم لـ«المشهد الإسرائيلي»: نتنياهو يستغل الأحداث في سورية والعراق من أجل تبرير سياسته تجاه الفلسطينيين!

«ندفع ثمننا باهظاً في الحلبة الدولية بسبب سياسة حكومة إسرائيل الحالية، لكنني أعتقد أن الأثمان التي ندفعها الآن يمكن تحملها بالنسبة لهذه الحكومة»*



(رويتزر)

إسرائيل: استعمار 'مريح' للأحداث في سورية والعراق.

إيراني مؤقت، وسيكون مستندا على مصالح مشتركة حيال ما يحدث في العراق. لكن علينا أن نتذكر، في الوقت نفسه، أن هناك مصالح متناقضة بين الولايات المتحدة وإيران في سورية. ولذلك فإنني أعتقد أن تعاونا أميركيا -إيرانيا سيكون محدودا للغاية. وقد أطلق مسؤولون في الإدارة الأميركية تصريحات، في الأسابيع الأخيرة، تصب في هذا الاتجاه الذي تحدثت عنه. ولذلك لا أعتقد أنه يوجد أساس لقلق حقيقي في إسرائيل حيال احتمال حدوث تقارب بين الولايات المتحدة وإيران، إلا أنني أعتقد أنه يتعين على إسرائيل أن تكون قلقة من حالة الاغتراب الكبيرة بين حكومة إسرائيل والإدارة الأميركية، بسبب النتيجة التي وصلت إليها المفاوضات مع الفلسطينيين، وبسبب مواجهات سابقة حول الموضوع النووي. وأعتقد أنه بنظرة إلى تاريخ العلاقات بين إسرائيل والولايات المتحدة، فإن هذه المرة الأولى التي تحصل فيها الأمور إلى وضع لا يوجد فيه حوار بين رئيس حكومة إسرائيلي ورئيس أميركي. وهذا وضع ينبغي أن يثير قلق الإسرائيليين.

() وهل هناك إسرائيليون في الحلبة السياسية قلقون من ذلك؟

بروم: «نعم، توجد جهات قلقة، وأعتقد أنه توجد جهات كهذه حتى داخل الائتلاف الحكومي الإسرائيلي، مثل حزب 'يوجد مستقبل' وحزب

وقالت الصحيفة إن إسرائيل قررت إيفاد الوفد إلى واشنطن لإجراء محادثات اللحظة الأخيرة بسبب تحسب من أن الدول العظمى، الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي وألمانيا، قد "تستاهل أكثر مما ينبغي" من أجل التوصل إلى اتفاق دائم مع إيران. وأضافت الصحيفة أن إسرائيل تتخوف من أن تكون الدول العظمى مستعدة للمواقة على أن تبقى بأيدي الإيرانيين قدرة على تخصيب اليورانيوم "بشكل يتعدى الحد الأدنى المطلوب من أجل تفعيل البرنامج النووي لأغراض سلمية".

حول هذه المواضيع، أجرى «المشهد الإسرائيلي» المقابلة التالية مع رئيس دائرة العلاقات الإسرائيلية - الفلسطينية في "معهد أبحاث الأمن القومي" في جامعة تل أبيب، العميد في الاحتياط شلومو بروم.

() «المشهد الإسرائيلي»: ليربران يدعو إلى إعادة احتلال غزة، ونتنياهو يهدد بتصعيد وتوسيع الحملة العسكرية في الضفة الغربية، في أعقاب اختطاف المستوطنين الثلاثة. ما هي وجهة إسرائيل الآن؟

بروم: «يبدو من خلال الشكل الذي تتدرج فيه الأمور الآن، أن ثمة احتمالا كبيرا بالا تتجه الأمور في اتجاه عملية عسكرية مثل 'الرصاص المصوب' أو 'عمود السحاب'. ولا أعتقد أن ثمة احدا يدرس جدية إعادة احتلال غزة».
() اهتمام المجتمع الدولي بقضية اختفاء المستوطنين الثلاثة، وإعلان إسرائيل أنهم اختطفوا، ضعيف جدا، وفي مقابل ذلك هناك محاولات لتمرير مشروع قرار لإدانة إسرائيل في مجلس الأمن الدولي بأنها تنفذ عقابيا جماعيا ضد الفلسطينيين، كما أن السدول الأوروبية الخمس الكبرى تحذر من عقد صفقات تجارية مع المستوطنات، وهذا نوع من المقاطعة ضدها. ماذا يعني ذلك بالنسبة لإسرائيل؟

بروم: «هذا يعني أننا ندفع ثمنا غاليا في الحلبة الدولية بسبب سياسة حكومة إسرائيل الحالية. لكنني أعتقد أن الأثمان التي ندفعها الآن، بالنسبة لحكومة إسرائيل، هي أثمان بالإمكان تحملها، ولا يبدو لي أن هذه الأثمان ستؤدي إلى حدوث تغيير في سياستها الأساسية».

() كيف تنظر إلى استقالة مارتين إندريك من منصبه كمبعوث أميركي إلى المفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين؟

بروم: «لا أعتقد أن استقالة إندريك فاجأت أحدا، وهذه الاستقالة كانت متوقعة. فقد انضم إلى طاقم وزير الخارجية الأميركي، جون كيري، من أجل المشاركة في المفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين. وفي اللحظة التي توقفت فيها المفاوضات، فإنه رأى أنه لم يعد هناك أي سبب للبقاء في منصبه. وهو سيعود الآن إلى منصبه السابق في معهد بروكينجز».

() لكن التغيير في الأمر هو تعامل الولايات المتحدة مع إسرائيل. فالولايات المتحدة تعزز التعاون مع إيران بشأن التطورات الحاصلة في العراق وسورية ومواجهة تنظيم "الدولة الإسلامية في العراق والشام" (داعش). ويبدو أنها، سووية مع الدول العظمى، تقترب من التوصل إلى اتفاق دائم مع إيران حول برنامجها النووي. هل فقدت الولايات المتحدة حساسيتها تجاه إسرائيل التي تعبر عن قلقها من هذه الخطوات الأميركية؟

بروم: «أعتقد أنه من السابق لأوانه القول إن الدول العظمى الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي وألمانيا ستنجح في التوصل إلى اتفاق مع إيران حول الموضوع النووي. وبرأيي أنه طالما لم يتم التوصل إلى اتفاق مع إيران في الموضوع النووي، فإن قدرة الولايات المتحدة محدودة جدا بالعمل سووية مع إيران، ومن الجائز أن يكون هناك تعاون أميركي -

كتب بلال ضاهر:

دعا وزير الخارجية الإسرائيلي، أفغدور ليربران، الحكومة الإسرائيلية إلى دراسة إعادة احتلال قطاع غزة. وداعى ليربران أن دعوته هذه تأتي في أعقاب إطلاق مفاوضات من القطاع باتجاه جنوب إسرائيل. وقال ليربران في مقابلة أجرتها معه إذاعة الجيش الإسرائيلي، أول من أمس الأحد، إن «علينا أن نقرر في ما إذا كنا سنذهب إلى بديل يتمثل باحتلال كامل للقطاع. وقد رأينا أن عملية عسكرية محدودة النطاق إنما تعزز حماسا ولذلك فإن البديل واضح، ولا يوجد أي سيناريو وسطي».

وفي اليوم نفسه، هدد رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، لدى افتتاح اجتماع حكومته الأسبوعي، قائلا «إننا مستعدون لتوسيع نطاق هذه العملية وفق الحاجة، وأود أن أذكر بأن من تشكّل حكومة التحالف الفلسطينية مع حماس، استلمت السلطة الفلسطينية المسؤولة الفعلية عن منع إطلاق الصواريخ على أراضينا من أراضي قطاع غزة». وكان يشير نتنياهو إلى الحملة العسكرية الواسعة التي يخفّذها الجيش الإسرائيلي في الضفة الغربية في أعقاب اختفاء آثار المستوطنين الثلاثة وإعلان إسرائيل أنهم خطفوا وتحصيل حركة حماس المسؤولة عن الاختطاف.

وقال نتنياهو في خطاب القاه في «معهد أبحاث الأمن القومي» في جامعة تل أبيب، إنه «لا توجد قوة في يهودا والسامرة (أي الضفة الغربية) يمكنها ضمان أمن إسرائيل باستثناء الجيش الإسرائيلي»، مضيفا أنه «في أي اتفاق مستقبلي ستكون الدولة الفلسطينية منزوعة السلاح. في أي تسوية مستقبلية ستضطر إسرائيل للسيطرة على مناطق على نهر الأردن لوقت طويل جدا. وعندما نعود إلى المفاوضات سيُتَعيّن علينا معالجة الترتيبات التي تضمن سيطرتنا الأمنية على نهر الأردن. ولا أحد يمكنه أن يقوم بالمهمة والبنابيا عنا والفلسطينيون لا يستطيعون تنفيذ ذلك». وتطرق نتنياهو إلى التطورات الحاصلة في المنطقة، في أعقاب سيطرة تنظيم "الدولة الإسلامية في العراق والشام" (داعش) على مناطق واسعة في العراق وسورية وإعلانه عن قيام "الدولة الإسلامية" فيها. وقال نتنياهو إنه "مرة تلو الأخرى يثبت أنه بعد انسحاب القوات الغربية لا يمكن الاعتماد على قوات عربية في كبح الإسلاميين المتطرفين. وهذا ما حدث في لبنان وغزة وما يحدث في العراق الآن. وعلينا أن ندعم الجهود الدولية لدمع الأردن ودعم طموح الأكراد للاستقلال".

وتحدث نتنياهو عن الحاجة لإقامة جدار أمني على الحدود الشرقية لإسرائيل، معتبرا أن "التحدي الأول هو الدفاع عن حدودنا" وأن "قوات الإسلام المتطرف تطرق بابنا في الشمال والجنوب، وأهم شيء في هذه المرحلة هو بناء الجدار في الشرق".

وفي هذه الأثناء توجه وفد إسرائيلي، أول من أمس، إلى واشنطن من أجل إجراء محادثات وسط تحسب إسرائيلي من إمكانية توصل الدول العظمى إلى اتفاق دائم مع إيران حول البرنامج النووي للخزيرة.

وذكرت صحيفة "يديعوت أchronوت"، أن الوفد الإسرائيلي برئاسة وزير شؤون الاستخبارات، ويغال شتاينيتس، ويشارك فيه رئيس مجلس الأمن القومي، يوسي كوهين، ومسؤولون من وزارة الخارجية ومدنيون عن الموساد وشعبة الاستخبارات العسكرية (أمان) ولجنة الطاقة النووية. ومن المقرر أن يلتقي الوفد في واشنطن مع مسؤولين أميركيين بينهم رئيسة طاقم المفاوضات الأميركية مع إيران، ووندي شيرمان.

مسألة "من هو يهودي" تعرقل حياة مئات آلاف البشر في إسرائيل!

«نحو ٣٥٠ ألف شخص "من دون ديانة" في إسرائيل غالبيتهم الساحقة جدا من أصول يهودية والمؤسسة الدينية ترفض الاعتراف بيهوديتهم *

٢٧٪ منهم معنيون بالتهود لكن غالبيتهم لا تتحمل إجراءات التهويد*

(أقل من ١٤ مليونا حاليا)، وتطالب هذه الجهات، ومن بينها الوكالة الصهيونية، بإجراء تغييرات في هذا التعريف، بهدف زيادة عدد اليهود في إسرائيل خاصة، إلا المتدينين يرفضون مثل هذا الأمر كونه مخالفا للشريعة اليهودية.

خفايا الجدل

عمليا فإن مسألتني «من هو يهودي» والزواج المدني، لأولئك الذين يعيشون في إسرائيل، هما اللووجهة لقضية أوسع لا تتم المجاهرة بها، وهي التراجع الحاد في الهجرة إلى إسرائيل، من بين أولئك الذين ينطبق عليهم قانون الهجرة، إذ أن ٢٠٪ من اليهود في العالم، وفق أبحاث الوكالة الصهيونية، يعيشون في دول مستوى المعيشة فيها أعلى من إسرائيل، ولهذا فإن الحافز الاقتصادي لم يعد دافعا لهم، وفي المقابل تحاول الحركة الصهيونية إثارة جوانب أخرى للتحفيز على الهجرة، بعد غياب عامل الانتماء الديني وعامل الأوضاع الاقتصادية، مثل ما يسمى بـ«الاسامية»، وأن «اليهود خارج إسرائيل في خطر» وأيضاً هذا لا يأتي بالأعداد الكبيرة التي شهدتها إسرائيل في سنوات التسعين، وحتى النصف الأول من سنوات العقد الأول من القرن العشرين.

وحسب تقديرات رسمية إسرائيلية، وأخرى صادرة عن الوكالة الصهيونية، ففي العالم حاليا حوالي ١٣٫٨ مليون يهودي، نحو ٦ ملايين منهم يعيشون في إسرائيل، و٢٫٥ مليون في الولايات المتحدة الأميركية، ونحو مليونين في أوروبا ودول الاتحاد السوفيتي السابق، ولكن حسب التقديرات ذاتها، في العالم ملايين كثيرة هم من أصول يهودية، بمعنى من جانب الأب أو الجد، ولهذا ليس معترفا بيهوديتهم، فمثلا يجري الحديث عن ١٠ ملايين شخص في الولايات المتحدة كهؤلاء.

كذلك فإن إسرائيل اشغلت قبل سنوات بقضية من يسمون بـ«الفلالمشورا»، وحسب الاءعاء، فهم اثنيويون يهود إما أنهم من أصول يهودية، أو «اضطروا للتحلي في يهوديتهم وتناصروا»، وطالب اثنيوييون اليهود (الغلاشا) في إسرائيل طيلة الوقت باستقدامهم، نظرا لكون غالبيتهم تشكل أجزاء من عائلات باتت في إسرائيل.

وترى أوساط يهودية علمانية أن تخفيف القيود عن تعريف «اليهودي»، أو تسهيل وتسريع إجراءات التهويد، قد يساهم في زيادة أعداد اليهود، ومن ثم استخدام أقسام منهم إلى إسرائيل، في إطار معركة الصهيونية الديمغرافية المزدوجة، أولا أمام العرب في فلسطين التاريخية، وليس فقط في إسرائيل، وثانيا، أمام التنامي الحاد لليهود المتزمتين «الحريديم».

من الواضح أن ٢٧٪ من إجمالي السكان، وبنسبة تكاثر سكاني بطيئة جدا، خاصة في هذه المجموعة، لن يشكّلوا ذات يوم عملا «مهيدا» للديمغرافيا، ولا بالسياسة، ف هؤلاء بغالبيتهم الساحقة يعيشون ويمارسون حياتهم اليومية في المجتمع اليهودي، وهم منتشرون في كافة أنحاء البلاد، وهذا ما يساهم ببقاء قضيتهم معلقة دينيا وقانونيا.

رفض المؤسسة الدينية الاعتراف بيهوديتهم، أو بسبب التقييدات الدينية المتشددة على من يختار الزواج وفق المراسيم الدينية اليهودية.

وحسب تقديرات مختلفة، فإن الغالبية الساحقة من «المنوعين من الزواج» هم من اليهود المهاجرين الجدد الفقراء الذين ليست لديهم إمكانيات مالية في السفر إلى الخارج لعقد زواجهم، ولهذا فإن المنوعين من الزواج يشكلون ٥٥٪ فقط من الذين يعتقدون قرانهم في الخارج، أما الباقي، ٤٥٪، فإنهم من العلمانيين الذين يرفضون عقد زواجهم دنيا عبر المؤسسة الدينية التي تفرض عليهم شروطا غير مقبولة في نظرهم، تتدخل في التفاعيل الدقيقة لحياتهم الشخصية، ومن بينها الزام كل زوجين بالمشول أمام حاخام يهودي لسماع «الحاضرات» حول كيفية الزواج والمعاشرة والحياة الزوجية بشكل عام، وغيرها، الأمر الذي يعتبره الكثيرون من اليهود أمرا «مذلا ومهينا».

وعلى مدى العقدين الماضيين، جرت عدة محاولات في الكنيست لسن قانون كهذا، إلا أنه في كل واحدة من تلك المرات كان يفشل، فإن جاءت المبادرة من داخل الائتلاف، كان فشلها قادة الائتلاف لئلا تؤدي إلى تفكك الائتلاف، خاصة إذا كان فيه شركاء من الأحزاب الدينية، بينما مشروع قانون كهذا يستط فوراً إذا ما كانت المبادرة من صفوف المعارضة.

فمثلا حزب «إسرائيل بيتنا» بزعامة أفغدور ليربران، الذي يقطع قسما كبيرا من أصوات المهاجرين الروس، يضع مطلب الزواج المدني في أولويات برنامجه الحزبي، ولكنه على مدى ١٤ عاما، استخدم هذا المطلب كأداة لتحقيق مصالح حزبية في الحكومات، أو كوسيلة ضرب من صفوف المعارضة، فعلى الرغم من مشاركة هذا الحزب في غالبية الحكومات التي ظهرت في السنوات الـ ١١ الأخيرة على وجه الخصوص، إلا أنه لم يحارب لسن القانون، بل كان يتنازل عن كل مشروع قانون كهذا، مقابل تحقيق مطالب حزبية أخرى في الائتلاف الحاكم، ولم يكن يتردد في اسقاط مشاريع قانون كهذا إذا جاءت من صفوف المعارضة.

وحسب التقديرات، فإنه سنويا يختار ما بين ٦ آلاف إلى ٨ آلاف شخص، عقد قرانهم بزواج مدني خارج إسرائيل، وبشكل خاص في قبرص، ومن ثم في روسيا الاتحادية وبلغاريا ودول أخرى، فالقانون الإسرائيلي يعترف بعقد زواج تم إبرامه خارج حدودها.

وفي إسرائيل عدة حركات مناهضة للإكراه الديني، تطالب بتخفيف القيود الدينية على اليهود، وإيجاد صيغة جديدة لتعريف «اليهودي»، من أجل حل أزمة مئات الآلاف من الذين يعزفون أنفسهم يهودا، ولكن المؤسسة الدينية ترفض ان تعقد قرانهم، ومن بينهم من ليس لديه الاموال الكافية لسد النفقات المالية الباهظة لعقد قرانه خارج إسرائيل، وهم ينتظرون حلا لمشكلتهم منذ سنوات طوال.

وتقول عدة جهات يهودية وصهيونية في إسرائيل والعالم ان التشدد في تعريف «من هو يهودي» يساهم بشكل كبير في تقليص عدد اليهود في العالم،

بيهوديتهم، وتطالبهم المؤسسة الرسمية بأن يجروا عملية تهويد، وحسب ما يقال عنها بشكل دائم، فهي عملية فيها الكثير من الإذلال لكل من هو ليس في وارد التدين، وإنما يريد «شهادة يهودي»،كي يسهل على نفسه مسألة التأقلم والزواج، ومن ثم كي لا يواجه أبناءه ما واجهه هو.

ويعرض تقرير نشرته صحيفة «يديعوت أchronوت»، في الأسبوع الماضي إفاذاً أشخاص توجهوا للمؤسسة الدينية الرسمية (الحاخامية الكبرى) من أجل إثبات يهوديتهم» تمهيدا لعقد القران، إلا أنهم جوبهوا بأسئلة واستفسارات، لا تقل عن التحقيقات البوليسية والاستخباراتية، وتعرضوا لمطالب شبه مستحيلة، أو أن تحقيقتها سيكون له تكاليف باهظة.

وحسب البحث، فإن ٩٠ ألفا من كل الذين لا تعترف المؤسسة بيهوديتهم، معنيون بتثبيت يهوديتهم بمجرد الحصول على الشهادة، و فقط ٣٠ ألفا يختارون التهود لدوافع «إيمانية»، أما الباقي فهم ليسوا معنيين بأن يكونوا جزءا من الديانة اليهودية، ومن بين هؤلاء نسبة عالية لمسيحيين، وحسب التقديرات فإن ما يزيد عن ٥٠ ألفا يهاهرون بمسيحيتهم رغم أنهم ليسوا كلهم يثبّتون هذا في السجل السكاني.

لكن البحث لا يتوقف عند هذا الحد، بل يحذر بشكل غير مباشر، من تكوّن بيئة لعشرات الآلاف من المهاجرين من دول الاتحاد السوفيتي، الذين يرفضون اليهودية ككل، ويجري الحديث، حسب البحث، عما بين ٦٠ ألف إلى ٨٠ ألف شخص، هؤلاء يعزفون أنفسهم بالهوية الوطنية التي هاجرت عائلاتهم منها، وحتى أن البحث يدعي أن من بين هؤلاء مجموعات شهابية، تتماثل مع حركات «حليقي الرؤوس»، أو حتى النازية الجديدة، ولكن تجدر الإشارة هنا إلى أن البحث، يبالغ، إذ واجهت إسرائيل مجموعة كهذه من بضعة أشخاص قبل سنوات قليلة، ولا توجد ظاهرة واسعة.

ويقول بحث آخر لمعهد الديمقراطية الإسرائيلي، صدر في شهر أيار الأخير، إن نسبة المعنيين بالتهويد من بين مجمل الذين لا تعترف المؤسسة بيهوديتهم، هي ٢٥٪، فالغالبية ترى بعملية التهويد أنها لا تتماشى مع هويتهم الأصل التي يحملونها، كما أنهم يرفضون هذه العملية بسبب تخالفها، ويبن بحث المعهد، أن ٥٠٪ ممن يبدؤون بعملية التهويد من خلال دروس دينية، يتسربون من هذا المسار، ويضيف أنه في نهاية المطاف فإن من يتسربون من كل عملية التهويد أعلى بكثير من ٥٠٪.

ويتنقد بحث معهد الديمقراطية قيود وسطوة المؤسسة الدينية، وتراخي المؤسسة السياسية (الحكومة) أمام هذه الظاهرة، ويدعو إلى تخفيف هذه القيود، كي يفتح ابواب أوسع أمام المعنيين بالتهود.

الزواج المدني

في ظل غياب قانون يسمح بالزواج المدني، فقد قلت معطيات على أن ٨٪ من اليهود الإسرائيلييين، يضطرون لعقد قرانهم خارج حدود إسرائيل، بسبب

«مركز مولاد من أجل تحدّد الديمقراطية في إسرائيل»

حان الوقت لإجراء مراجعة لسلوك معسكر «الوسط - اليسار» إزاء انهيار العملية السياسية



تسيبي ليفني

في تتويج رجل سياسي أجنبي له مصالح مختلفة كزعيم لمعسكر سياسي في إسرائيل، فقد خلقت تلك الحملات تماثلاً خاطئاً ومضللاً بين اليسار وبين عملية السلام الحالية، كما لو أن ممثليه شركاء حقاً ومسؤولون ولو بقدر ضئيل عن إدارة المفاوضات.

ومع أن هذه الحملات لم تنجح في إخراج الجماهير إلى الشوارع، إلا أنها نجحت في لجم اليسار كجزء من المفاوضات التي لم يكن له دور فيها.

أحزاب الوسط

من المعروف أن تسيبي ليفني وبياتير لبيد انضما إلى الائتلاف اليميني بصورة معلنة من أجل دفع العملية السياسية، ومن المتوقع الآن أن يطلق الاثنان سبيلاً من التصريحات التي تتهم الرئيس محمود عباس (أبو مازن) بمسؤولية إفشال العملية الحالية، وإلا لن يكون هناك أي مبرر لبقائهما في حكومة نتنياهو. وتدعي أوساط المركز السياسي بصورة منهجية أن نتنياهو مستعد لتطبيق حل الدولتين، غير أن هذه الرغبة أو الأمنية لم تجد لها حتى الآن أي سند ملموس على أرض الواقع. وتؤكد أوساط رفيعة في أحزاب الوسط، وفي مقدمها وزيرة ليفني، أن أعضاء حزب «البيت اليهودي» يتحملون بدورهم أيضاً مسؤولية، بقدر لا يستهان به، في إفشال المفاوضات. يتعين على ليفني وبيد أن يدركا بأن المقاعد الـ ٢٥ التي يحتفظان بها في الكنيست، نجحت أقل في التأثير على نتنياهو من الـ ١٢ مقعد التي يحتفظ بها حزب المستوطنين. لا يكفي اتهام أبو مازن بانهاية العملية بل يتعين على أحزاب الوسط أن تقدم كشف حساب لناخبها في المقام الأول، عن استراتيجيات التأثير التي تبعتها، والتي منيت بفشل ذريع في اختبار الواقع.

ماذا بعد؟!

من المحتمل أن تستأنف المفاوضات قريباً وأن تستمر بضعة أشهر أخرى، فكل هي المصلحة السياسية للطرفين، مع ذلك فإن الفشل المتوقع لهذه المفاوضات عاجلاً أم آجلاً، يقضي من معسكر الوسط- اليسار تدوير عدد من الدروس.

ربما يكون نتياهو قد اتخذ حقا قرارا لا رجعة فيه لجهة الاستعداد لتطبيق حل الدولتين. لا توجد الآن أية طريقة للتيقن من ذلك، ولكن يمكن معرفة شيء عن مدى جدية رئيس الحكومة بناء على هوية الأشخاص المحيطين به. فوزير الدفاع (يعلون) هو الرجل الذي يسيطر فعلياً على «يهودا والسامرة» (الضفة الغربية) وعلى السلطة الفلسطينية وعلى بلورة الترتيبات الأمنية المستقبلية. هذا يعني أن نتياهو عين في هذا المنصب الحساس شخصية عامة تعارض بصورة قاطعة ومتطرفة عملية السلام، بل وتعدى إلى تخريبها.

وعليه، طالما بقي يعلون ممتزجاً خلف مواقفه ويواصل الوقوف على رأس وزارة الدفاع، فإنه لا أساس من الصحة لتأييد معسكر الوسط- اليسار المفاوضات التي تجريها حكومة نتياهو. وطالما كان وزير الدفاع يوظف جهوداً خاصة في سلسلة من عمليات «الإحباط المركزة» تجاه العلاقات الإسرائيلية- الأميركية وطالما كان نائبه يعلن صباح مساء عن اعترافه الاستقالة احتجاجاً على التقدم في المفاوضات، فإنه ما من سبب جلي لتأييد المحادثات العقيمة.

نظراً لصحيح أن الحكومة الحالية ملتزمة بالتوصل إلى تسوية مع الفلسطينيين ولكن من الناحية العملية واضح أن الطرف الوحيد الذي يقوم بفرض وقائع على الأرض هو الجناح الاستيطاني في هذه الحكومة، ويمكن السبب في أن المركز السياسي منشغل أكثر من اللازم في الرؤية الشاملة أكثر من اهتمامه بالانشغال في «السياسة» وعوضاً عن القيام باتخاذ مواقف حازمة وجريئة، فإن الوزيرين لبيد وليفني يسديان خدمة إلى اليمين الاستيطاني ويسمحان له بأن يكون المقرر الوحيد للأجندة العامة.

لقد حان الوقت كي ينشغل المؤيدون للتسوية بالشؤون اليومية للنساية الإسرائيلية وليس فقط بالرؤيا بعيدة الأمد.

إن دفع التسوية، تماماً مثل إحباطها، هو فعل سياسي يجري يومياً وبالأساس خارج حجرة المفاوضات، إن على جميع مؤيدي التسوية التشمير عن سواعدهم والشروع بدفع هذه الأجندة قدماً خطوة بعد أخرى. فمثل هذه الخطوات لا تساهم فقط في دفع التسوية قدماً وإنما سترسم خطأ واضحاً بين رؤيتي وتبرز فعالية ونشاط أحزاب الوسط من أجل أغلبية مدينة إسرائيلية، خلافاً للنشاط الطمائي الضيق الذي تقوم به أحزاب اليمين.

إن لمعسكر الوسط- اليسار في إسرائيل دوراً مهماً لا نظير له، ليس فقط كبديل سلطوي متبلور، وإنما أيضاً في نفس الوقت الذي يمسك فيه اليمين بزمام قيادة السلطة.



وياثير لبيد

قبل قرابة العام وفي إثر استئناف المفاوضات بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني نشر «مركز مولاد من أجل تجدد الديمقراطية في إسرائيل» وثيقة «ورقة موقف» تتعلل لماذا يتعين على معسكر «اليسار» معارضة المفاوضات.

وقد سعت الوثيقة إلى إيضاح كيف يمكن لمفاوضات سياسية أن تتحول بسهولة من طريقة للتوصل إلى تسوية سياسية، إلى وسيلة ناجعة جداً في أيدي جهات مستهترّة تسعى إلى تكريس الوضع القائم، وأكدت أن المفاوضات التي لا تجري بحسن نية تلحق ضرراً أكبر بكثير من مفاوضات لا تجري نهائياً.

وأضافت: على ما يبدو يخيل لنا الآن، وقد لفظت المفاوضات نفسها الأخير، أن الوقت قد حان لإجراء مراجعة وإعادة التفكير حول السلوك السياسي لمعسكر «الوسط - اليسار»، الموجود داخل الحكومة وخارجها، في مواجهة اليمين الإسرائيلي.

مخاطر فشل المفاوضات لإحقاق ضرر بمصالح إسرائيل ويمكن أن يتجلى ذلك في الجوانب التالية:

المس بالعلاقة الإستراتيجية بين إسرائيل والولايات المتحدة الأميركية. لقد أدت وساطة وزير الخارجية الأميركي جون كيري في جولة المحادثات الأخيرة، إلى جعل التدخل الأميركي في المنطقة يصل إلى ذروة غير مسبوقه طوال العقد الماضي. صحيح أن الجهود التي يبذلها الوزير كيري تستحق التقدير والاحترام، غير أنها تضع الولايات المتحدة بصورة حتمية كطرف حقيقي في المفاوضات، وبالتالي فقد باتت هويتها ومصالحها على المحك، ولعل الاقتراح غير المسبوق باطلاق سراح (الجاوسوس) جوثان بولارد يشكل شهادة حاسمة على عمق التدخل الأميركي في العملية السياسية.

من هنا فإن انهيار هذه العملية، بينما يدرك الأميركيون جيداً بأن (رئيس الحكومة الإسرائيلية) بنيامين نتياهو يتحمل أيضاً مسؤولية ما آلت إليه الأمور، يلحق ضرراً شديداً بمصالح إسرائيل في مقابل حليفها الأكثر أهمية، ومن الجدير بالملاحظة أن ذلك يشكل فقط مزرقة النهاية الناشرة في عملية كانت حافلة بتزييفات واكتاذيب لا حصر لها، بدءاً من المواجهة العلنية، التي حظيت بتغطية إعلامية واسعة، بين وزير الدفاع الإسرائيلي موشيه يعلون وبين وزير الخارجية الأميركي جون كيري، وانتهاء بعبءات البناء (الاستيطاني) الاستفزازية في الضفة الغربية، بطبيعة الحال، ستبقى الولايات المتحدة شريكاً استراتيجياً مهماً لإسرائيل- كدولة ديمقراطية مستقرة في منطقة حافلة بالتقلبات- غير أن أزمة العام الأخير، بدأت لتقي بظلالها السلبية على العلاقات بين الدولتين، وهو ما وجد تعبيراً له في تصريحات شديدة اللهجة أدلى بها العديد من المسؤولين السياسيين والعسكريين الأميركيين تجاه واشنطن في الشرق الأوسط. إن من المهم في هذا السياق إدراك أن تصدع الثقة بين الطرفين يمكن أن يؤثر سلباً أيضاً على التنسيق الإسرائيلي- الأميركي في مواضيع إستراتيجية أخرى، مثل التصدي المشترك للمشروع النووي الإيراني.

المس بالعلاقات الإسرائيلية- الأوروبية

كشفت جولة المفاوضات الأخيرة عن ظاهرة جديدة مثيرة للقلق، وهي تصاعد حملات المقاطعة ضد إسرائيل، ولا سيما من جانب دول وشركات تجارية مهمات، وذلك في أوج المفاوضات، وينبع هذا الأمر من حقيقة أن حليفات إسرائيل في أوروبا فقدت الثقة في صدق نوايا الحكومة الإسرائيلية بشأن التوصل إلى تسوية سياسية للنزاع.

والجدير بالذكر هنا أن مكافآت وامتناعات مختلفة قد انهالت على إسرائيل فيما مضى أثناء المفاوضات، بغية حثها على التوصل إلى تسوية، أما الآن فإن الوضع مختلف بصورة جوهرية.

وقد شهدنا في بداية العام الجاري موجة من العقوبات الجديدة التي الأولى وعلى نحو قاطع، المكافآت والمنافع التي تعهد الاتحاد الأوروبي وإسرائيل فيما مضى أثناء المفاوضات، بغية حثها على التوصل إلى تسوية، أما الآن فإن الوضع مختلف بصورة جوهرية.

وقد شهدنا في بداية العام الجاري موجة من العقوبات الجديدة التي الأولى وعلى نحو قاطع، المكافآت والمنافع التي تعهد الاتحاد الأوروبي وإسرائيل فيما مضى أثناء المفاوضات، بغية حثها على التوصل إلى تسوية، أما الآن فإن الوضع مختلف بصورة جوهرية.

تدهور العلاقات مع الفلسطينيين وتقوية المتطرفين

تولد المفاوضات بطبيعتها توقعات وآمال لدى الجانبين، فالشروع في عملية سياسية فقط بهدف تقويضها وتصفيتها فيما بعد، يؤدي بالضرورة إلى إضعاف القوى المعتدلة وإلى تعزيز قوة المتطرفين، وربما

تغيرات بنوية تكترس المنظور الاستعماري للصهيونية

بقلم: د. هندية غانم

مرت قبل عدة أسابيع الذكرى السابعة والأربعون للاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة وهضبة الجولان السورية. لم تثر ذكرى النكسة هذه المرة الاهتمام الذي يتوقع لذكرى أليمة وكارثية أن تثيره، وبسبب المحاولات القليلة التي قام بها البعض لإحيائها باهتة.

لكن بعكس بهتان فعاليات «استذكار» النكسة، ظهرت فعاليات إحياء الذكرى السادسة والستين للنكبة حيوية وقوية وتميزت بزخم جماهيري وخاصة بين فلسطيني ١٩٤٨، وقد بات من الملفت وجود بوادر علاقة طردية بين فعاليات إحياء ذكرى النكبة وبين فعاليات إحياء النكسة، حيث يبدو جلياً تراجع الثانية مع تصاعد الأولى، وإذا ما استمرت الحالة على ما هي فأغلب الظن أن تتعزز وتتصاعد هذه العلاقة طردياً في السنوات المقبلة.

يمكن القول إن بهتان فعاليات إحياء ذكرى النكسة مقابل تصاعد التركيز على إحياء النكبة يرتبط بإزاحة إستراتيجية في النظرة الجمعية لكيفية التعامل مع الواقع المأزوم، وذلك بالانتقال من منظور الاحتلال إلى منظور الاستعمار، من احتلال ١٩٦٧ إلى الاستعمار المرتبط بـ ١٩٤٨، وهو ما يعني إعادة مفهمة الاحتلال ضمن منظومة الاستعمار الاستيطاني والإحلال والقوة لا ضمن مفاهيم الأمن والصراع القومي والخلافات على تبادل الأراضي.

لا بد من الإشارة هنا إلى أن العودة إلى جذور المشكلة، أي إعادة التمرکز في دائرة ١٩٤٨، ليست خياراً فلسطينياً مدروساً ومحسوباً عقلاً بل مفاهيم الربح والخسارة السياسية، بل نتاج تقاطع وتفاعل مجموعة من العوامل التي حولت قبول الفلسطيني لحل سياسي ضمن إطار الدولتين وما يتضمنه من قبول بما يساوي ٢٠٪ من وطنه إلى رما.

من ضمن هذه العوامل يمكن أن نشير بالطبع إلى التعتن الإسرائيلي وقصور المجتمع الدولي وشردمة العالم العربي، لكن الأساس بسبب عدم نجاح الصهيونية في «التقاط» الفرصة التاريخية التي أتحت لها العام ١٩٦٧ بالتحول من مشروع استعماري إلى مشروع دولة واضحة الحدود والمعالم، بل على العكس أوغلت في بعدها الاستعماري الاستيطاني الشرس وتحويله إلى ناظم علاقات الدولة والمؤسسات والمواطنة، والذي يخضع باقي العوامل لديناميكياته، وهو ما يتجلى حالياً في التحول المنتظم لإسرائيل في المستقبل القريب إلى دولة أكثر يهودية وقلبية مغلقة وأبارتهادية، تحمل بذور فشلها في الحفاظ على شكلها هذا الأمد طويل بين طياتها.

توجد مجموعة من المؤشرات تسمح لنا بأن نستقروا وجهة إسرائيل هذه وبالتالي فهم الآثار المترتبة على مستقبلنا ككل، من بينها: أفول الصهيونية التقليدية بصيغتها الاشتراكية - العلمانية الاشتراكية التي أسسها جيل الآباء وكان خير من مثلها أبناء الكيبوتسات، وحزب العمل على تجلياته المختلفة، وفي المقابل صعود تدريجي لقوى الهوامش، من شريكين وسكان مناطق الأطراف والمتدينين والحريديم والمهاجرين، واليمين الليبرالي، وهو ما أطلق عليه عالم الاجتماع الإسرائيلي باروخ كيرلنغ «نهاية الهيمنة الاشتراكية»- وقد أسهم في هذا التغيير بشكل خاص التغيير الديمغرافي في المقامشة السكانية في إسرائيل، إذ يشكل اليوم الحريديم والمتدينون ٥٠٪ من طلاب الصفوف الأولى اليهودية في المدارس الابتدائية.

التشديد على القيم اليهودية القومية مقابل تهميش القيم الديمقراطية، وتحويل القيم المتعلقة بالهوية الإثنية- القومية إلى مرجعية أساسية، في هذا السياق يمكن الإشارة على سبيل المثال إلى أن الصبغ التي جرت العادة على استعمالها مثل «إسرائيل يهودية وديمقراطية» صار يتم نحتها لصالح صبغ «إسرائيل دولة يهودية»، وإسرائيل «دولة الشعب اليهودي» أو إسرائيل «الدولة القومية للشعب اليهودي».

التدريج المستمر للصهيونية، في مقابل الصهيونية المستمرة للحريديم بشكل خاص والمتدينين بشكل عام. لا بد هنا من الإشارة إلى أن حركة شاس التي كانت حتى اغتيال إسحاق رابين حركة قطاعية تعبر عن مصالح الشرقيين المتدينين وغير صهيونية، تحولت مع ابتعاد أرييه درعي وتحت قيادة إيلي يشاي وعوفاديا يوسف إلى حركة قومية دينية يمينية ومتصهينة، حتى تحولت إلى جزء من خارطة اليمين الإسرائيلي، هذا التصهين والتحول نحو اليمين بدأ يهت قليلاً مع عودة درعي لقيادة شاس واستثناء الحريديم من الحكومة، ومع موت عوفاديا يوسف ومجيء قائد روحاني يقال إنه أقل اهتماماً بشؤون الدولة العامة.

التحول المستمر في تركيبة النخب الحاكمة وفي بنية الجيش، فالتحولات الديمغرافية المستمرة في إسرائيل تنعكس على تركيبة المؤسسات الإسرائيلية والنخب التي تقود الدولة وعلى وجهتها المستقبلية إذ يتزايد حضور المتدينين والمستوطنين واليمينيين بإطراد. في هذا السياق يمكن أن نشير إلى التغيير في نسبة المتدينين الذين ينخرطون في الوحدات القتالية في الجيش، فمثلاً لم تعد نسبة المتجندين في فرق المشاة من معتمري القبعات العام ١٩٩٠ الـ ٢٥٪ فيما وصلت العام ٢٠٠٨ إلى ٦٦٪. بالإضافة إلى ذلك نجح معتمرو القبعات من المستوطنين في الدخول إلى قلب المؤسسة القضائية بعد أن تم تعيين قاضٍ منهم في المحكمة العليا وهو نعيم سولبرغ.

تآكل الخط الأخضر المستمر: اليوم ١٠٪ من اليهود هم مستوطنون يعيشون فيما وراء الخط الأخضر، وبعض الإحصائيات تتحدث عن أن النسبة تفوق ذلك إذ أن عدد المستوطنين بحسب مصادرهم تجاوز ٧٥٠ ألف مستوطن، والتجربة تعلمنا مع الأسف أن مصادرهم ليست دائماً مخطئة! وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن رئيس الحكومة بنيامين نتياهو أعطى الوزارات المفصلة التي تؤثر على الوقائع على الأرض في المناطق المحتلة وفي طبيعتها وزارة الإسكان ووزارة الدفاع لمستوطنين هما أوري أريئيل من البيت اليهودي وموشيه يعلون من الليكود، فإننا سنرى أن ما كتبه الواف بن عن أن هدف نتياهو الاستراتيجي هو أن يصل عدد المستوطنين خلال ولايته إلى مليون مستوطن، هو هدف إستراتيجي معقول، يهدف إلى تفريغ حل الدولتين من مضمونه بشكل تام.

بعد تمدد المشروع الاستعماري في العام ١٩٦٧ إلى كل أراضي فلسطين وبعد أن تشابكت المستوطنات في الجغرافيا، نتج واقع فئائي في فلسطين التاريخية غير قابل للفصل، على الأقل غير قابل للفصل الجغرافي التقليدي الذي يعتمد وضع حد واضح غير الجماعات.

إن هذه التغيرات البنوية التي تشهدها إسرائيل ليست غريبة على الفلسطيني الذي يتابع تجلياتها اليومية وإفرازاتها المستمرة سواء في أراضي ١٩٦٧ أو داخل ١٩٤٨، وهي على ما يبدو توجه خياراته حتى عندما يتم إحياء يوم النكبة أو يوم النكسة، وتسهم في إعادة ضبط بوصلته نحو مقارعة الأساس المولد وليس إفرازاته، أي من خلال العودة إلى ١٩٤٨ وعدم الانحصار في ١٩٦٧!

إعداد: برهوم جرابسي

بحث جديد:

الاحتجاجات الشعبية تلاشت والأسعار الأساسية تحلق عالياً!

*التضخم المالي ارتفع خلال ثلاث سنوات بنسبة (٧٠٪) بينما أسعار المواد الغذائية ارتفعت بنسبة ١٣٦٪ *أسعار البيوت واصلت ارتفاعها والفجوات

في الرواتب اتسعت *محللة: الضرائب غير المباشرة ضخمة إلى هذا الحد لتمويل الاستيطان والأمن واليهود المتدينين المتزمتمين (الحريديم)*



أحد أسواق الخضروات والفواكه في إسرائيل- أسعار الحاجيات الأساسية أخذت بالارتفاع أكثر من نسبة ارتفاع التضخم المالي

يعادل حالياً ١٧٤ مليار دولار، بهدف تقليص أعداد الفقراء بنسبة ٤٠٪ خلال خمس سنوات.

وكانت لجنة خاصة أقامها وزير الرفاه الاجتماعي قبل عدة أشهر، قد قدمت توصياتها لمكافحة الفقر قبل أسبوعين، وعرضنا جزءاً منها في العدد السابق من "المشهد الإسرائيلي". إذ كانت اللجنة قد تخلت عن أهم توصية لها، وهي رفع مخصصات الأولاد، التي تتقاضاها كل عائلة عن كل ولد لديها دون سن ١٨ عاماً، بسبب رفض وزارة المالية ورئاسة الحكومة.

وفي المقابل، أوصت اللجنة في تقريرها، برفع مخصصات اجتماعية للمسننين الذين ليس لديهم راتب تقاعدي بما بين ٥٧ دولاراً إلى ١١٥ دولاراً شهرياً، ورفع المخصصات الاجتماعية للنساء اللاتي يعلن عائلاتهن لوجودهن (عائلات أحادية الوالدين)، وزيادة دائرة مستحقي ضريبة الدخل "السلبية" التي تدفع من خلالها الحكومة مخصصات لذوي الرواتب التي لا تصل إلى الحد الأدنى المستحق بالضريبة، وهذا منوط بعدد أفراد العائلة ومستوى دخل العائلة، وغيرها من التوصيات، التي يبدو من معطياتها أنها تهدف إلى رفع العائلات إلى فوق الفقر بمبالغ زهيدة، ولكنها عملياً ستجلبها فقيرة عملياً.

ونقلت صحيفة "ذي ماركز" الاقتصادية عن مصادر في وزارة المالية قولها إن الوزارة تنجز في هذه الأيام مسودة مشروع الميزانية العامة للعام المقبل ٢٠١٥، ولا يوجد فيها فائض من ١٧٤ مليار دولار لتمويل توصيات لجنة مكافحة الفقر، وحسب تلك المصادر فإن الحكومة تستطيع إقرار بعض بنود هذه التوصيات، ولكن قبل أن تقرها عليها أن تضمن مصادر تمويل لكل واحد من هذه البنود.

ولفتت مصادر وزارة المالية للصحيفة ذاتها إلى أنه قبل أكثر من عامين، تبنت الحكومة كل توصيات لجنة "تراختنبرغ" التي وضعت توصياتها في أعقاب حملة الاحتجاجات الشعبية بغرض خفض غلاء المعيشة، إلا أنه على أرض الواقع، لم يكن أمام الحكومة سوى تطبيق بعض هذه البنود، بسبب غياب التمويل اللازم، وهذا ما سيواجه لجنة مكافحة الفقر.

الأجبان المصنعة في إسرائيل، "وكانت حملة الاحتجاجات في صيف العام ٢٠١١، حدثاً خارجاً عن المألوف في التاريخ الإسرائيلي، فدائماً كان الحوار السياسي في إسرائيل تحت سيطرة القضايا الأمنية والصراع، بينما القضايا السياسية تم دفعها جانبا إلى الهامش، إلا أن السؤال المطروح اليوم، إلى أين اختفت الاحتجاجات الشعبية التي أخرجت الجماهير إلى الميادين؟ والجواب المعقول أكثر، هو أن الجمهور استوعب وفهم أن سعر جبنة الكوتيج، ليس هو جذر مشكلة الصعوبات المعيشية".

وتتابع زومر كاتيب: "لقد احتاج مرور وقت إلى حين فهم الجمهور أن الاقتصاد هو أمر معقد، وإذا أسعار المواد الغذائية أعلى مما هي عليه في العالم، فيجب التعمق في جذر المشكلة وفحص مبنى تكلفة المنتجات في إسرائيل، ومقارنتها بما هو قائم في العالم، وفي حينه، سيتضح أن الحكومة تجبى منّا ضرائب أعلى مما لا يقاس، من الضرائب المفروضة على المواد الغذائية، بدءاً من ضريبة المشتريات بنسبة ١٨٪، وهي نسبة غير قائمة في العالم، كذلك فإن تكلفة أنظمة الحلال (وفق الشريعة اليهودية) المفروضة على المنتجين هي أيضاً باهظة، ومعها ضريبة المسسقات وإيجارات المحال والبيوت، التي ترتفع باستمرار، هي أيضاً تساهم في رفع الأسعار وكل هذا تحت مسؤولية الحكومة. كذلك، فقد قيل الكثير عن غلاء السكن، ويوجد اتفاق على أن الحكومة مذنبية بالغالبية هذا الغلاء".

وتوجه زومر الأنظار إلى الضرائب غير المباشرة، الكثيرة والهائلة التي تجبئها الحكومة، مثل ضريبة المشتريات والجمارك العالية وضريبة المسسقات وغيرها الكثير، وتقول: "لماذا يفرضون في إسرائيل ضرائب غير مباشرة ضخمة إلى هذا الحد، والجواب سجدونه في ميزانية الدولة، في بند الاستيطان والأمن واليهود المتدينين المتزمتمين (الحريديم)".

لا ميزانية لخفض الفقر

في سياق متصل بالقضية الاقتصادية الاجتماعية، أعلنت وزارة المالية في الأسبوع الماضي، أنه لا توجد ميزانيات كافية لتمويل توصيات لجنة مكافحة الفقر في إسرائيل، التي تقدر بنحو ٦ مليارات شيكل سنوياً، وما

أظهر بحث اقتصادي جديد عرض في الأيام الأخيرة، أنه بعد ثلاث سنوات على اندلاع حملة الاحتجاجات الشعبية في إسرائيل على تفاقم غلاء المعيشة، فإن كل ما بدأ وكان الحملة ستصمحه، تلاشى كلياً، فأسعار المواد الغذائية ارتفعت خلال ثلاث سنوات بضعفي نسبة التضخم المالي العام، فيما استمر ارتفاع أسعار البيوت، وازدادت الفجوات الاجتماعية، وخاصة الفارق بين معدل الأجور الرسمي، ومعدل الأجور الفعلي، الذي تتقاضاه الغالبية الساحقة من جمهور العاملين.

وقد أجرى البحث د. روبى نتزون وإيتمار غازل، العاملان في مركز "ماكرو للاقتصاد السياسي"، ويظهر من البحث، أنه في حين ارتفع التضخم من العام ٢٠١١ إلى ٢٠١٣ بنسبة (٧٠٪) فإن أسعار المواد الغذائية وحدها ارتفعت بنسبة ١٣٦٪، كما أن أسعار الخدمات الصحية والمواد الطبية ارتفعت بنسبة ٩٦٪، وتواصل ارتفاع أسعار البيوت بنسبة تتفوق ٢٠٪ خلال ثلاث سنوات.

ويشير البحث إلى أن عائلات فيها أطفال حتى سن التاسعة، باتت في الأونة الأخيرة تصرف أكثر من ذي قبل على الغذاء والصحة والتربية والتعليم والسكن، وهذه القضايا الأساسية حينما يرتفع الصرف عليها، فإن "الفائض" لباقي الأمور الحياتية العامة يصبح أقل، ما يدفع العائلات إلى وضع أولويات لاحتياجاتها اليومية.

ويقول البحث إن أسعار البيوت في إسرائيل سجلت ارتفاعاً حاداً، بنسبة ٣٠٪ من العام ٢٠٠٥ إلى العام ٢٠١١، ولكن بعد حملة الاحتجاجات الشعبية، التي كانت مسألة المسكن في صلبها، واصلت ارتفاعها، ومن المتوقع أن تكون أسعار البيوت قد ارتفعت حتى العام المقبل بأكثر من ٤٠٪ خلال عشر سنوات.

فهي حين كان المواطن في إسرائيل يحتاج في العام ٢٠٠٥ إلى ١٠٢ راتب شهري لشراء بيت، فقد ارتفع عدد الرواتب في العام ٢٠١٣ إلى ١٣٧ راتباً، ومن المتوقع أن يواصل العدد ارتفاعه ليصل في العام المقبل إلى ١٤٤ راتباً. ويشير البحث أيضاً إلى الفجوة الكبيرة في الرواتب، ففي حين تشير التقارير الرسمية إلى أن معدل الأجور الرسمي، في محيط ٩٤٠٠ شيكل وما يعادل ٢٧٢٠ دولاراً، وفق سعر الصرف في هذه المرحلة، فإن معدل الأجور الفعلي ٦٢٠٤ شيكلاً، وهو ما يعادل ١٧٩٨ دولاراً، ما يعني ٦٦٪ من معدل الأجور الرسمي، وتتبع هذه الفجوة من أن حساب معدل الراتب الرسمي يأخذ بالحسبان كل الرواتب ويقسمها بالمعدل على عدد العاملين، بينما معدل الأجور الفعلي يأخذ بالحسبان نسبة العاملين الذين يحصلون على مستويات معينة من الرواتب.

ويقول البحث إن معدل الأجور الرسمي ارتفع سنوياً بنسبة ٢٦٪ منذ حملة الاحتجاجات الشعبية، بينما الحد الأدنى من الأجر لم يتغير، منذ العام ٢٠٠٨ وحتى اليوم، وهو يراوح عند ٣٠٠٠ شيكل، أي ما يعادل ١٢٤٦ دولاراً.

فقد بين آخر تقرير عن معدلات الرواتب صدر في مطلع العام الجاري أن نحو ٣١٪ من الأجيرين في إسرائيل يحصلون على راتب الحد الأدنى وما دون، وأقل من ١١٪ يحصلون على ما بين راتب الحد الأدنى وحتى نصف معدل الأجور، وأقرب إلى ٢٠٪ يحصلون على ما بين ٥٠٪ من معدل الأجور إلى ٧٥٪ من معدل الأجور، وأقل من ١٢٪ من الأجيرين يحصلون على معدل الأجور. وهذا يعني أن ٧٢٧٪ من الأجيرين في إسرائيل يحصلون على معدل الأجور وما دون، وهذه نسبة أعلى مما كانت عليه في العام ٢٠٠٢، حينما كانت النسبة ٧١٪، بينما ٢٨٪ حصلوا على رواتب أعلى من المعدل العام، مقابل ٢٧٪ في العام ٢٠١١.

ويقول أحد معدي البحث، الدكتور روبى نتزون، إننا على مدى السنين نشهد توجهها مقلتا، وبموجبه أن الجمهور بات يشتري مواد غذائية أقل من أجل تمويل تكاليف المسكن والتعليم، وهذا استنتاج تؤكد أبحاث مؤسسة الضمان الاجتماعي الرسمية (مؤسسة التامين الوطني).

أين تذهب أموال الضرائب؟

تقول المحللة نافيت زومر في مقال لها في الملحق الاقتصادي "مامون" الذي يوزع مع صحيفة "يديעות أchronوت"، إن حملة الاحتجاجات الشعبية اندلعت في بداياتها أيضاً احتجاجاً على رفع سعر "جبنة الكوتيج" (إحدى

دراسة جديدة:

الميزانيات المخصصة للمواطنين العرب شحيحة وبعيدة عن نسبتهم من السكان!

نسبة العرب ١٧٨٪ من إجمالي السكان في إسرائيل ويحصلون على ميزانيات تقل بكثير عن نسبتهم حينما يكون العرب

٤٥٪ من إجمالي الفقراء فإن حصتهم من ميزانية وزارة الرفاه ١٢٪ على الأكثر وحصتهم من ميزانية وزارة الإسكان تقارب الصفر*

نصف المائة إلى ٣٤٪ من ميزانيتها للمجتمع العربي، وهذا مرتب ببنود الميزانية، وتخصص وزارة الأديان ١٣٪ فقط للمجتمع العربي.

أما في وزارة التعليم، فإن حصة المجتمع العربي تصل إلى ٢٢٪ رغم أن نسبة الطلاب العرب تصل إلى ٢٧٪ من إجمالي الطلاب، بما فيها القدس والجلولان، ويعترف مسؤولون في وزارة التعليم أن المجتمع العربي بحاجة إلى ميزانيات أعلى من نسبة العرب من السكان، لغرض سد النقص الهائل في البنى التحتية وسد النقص المتراكم في عدد الوظائف وغيرها.

لكن التمييز في ميزانية التعليم لا تقتصر على ميزانية الوزارة المباشرة، بل أيضاً من خلال بنود تمويل أخرى، فمثلاً هناك سلسلة من البرامج التعليمية يكون على المجالس البلدية والقرى أو الأهالي المشاركة في تمويلها، إلا أنه بسبب تردى الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية، يكون تمويل هذه البرامج شبه مستحيل، ما يزيد اتساع الفجوات في التحصيل العلمي، وحسب أبحاث سابقة فإنه في المجمل تصرف الحكومة على الطالب العربي نحو ٢٥٪ مما تصرفه على الطالب اليهودي.

وقال النائب غطاس إنه بموجب البحث، فإن السورارات تواصل توجيه ميزانياتها إلى الجمهور اليهودي وتحجبها عن الجمهور العربي، ولدى وزارة المالية والجهات المسؤولة في الوزارات الأخيرة أجوبة جاهزة وبموجبها، "يجب رصد الأموال في المجتمع العربي، الذي على مدى أجيال جرى إهماله بشكل سيء"، إلا أن هذه الردود "لم تلحها برامج عمل واضحة، وكما يبدو فإنه في ظل غياب سياسة واضحة، فإن ميزانية ٢٠١٥ أيضاً ستكون ميزانية تفتقر إلى المساواة، وسيكون فيها تمييز ضد العرب".

"الأموال المتروكة"، ويتم استنجاها من خلال هذه المؤسسة الحكومية، وهذه الظاهرة تبرز في مدينة الناصرة، وفي المدن الفلسطينية الساحلية التاريخية، عكا وحيفا ويافا واللد والرملة، وقد تكون مثل هذه البيوت في أماكن أخرى، ولكن بشكل محدود.

كما يتضح أن نسبة العرب من مستحقي القروض الاسكانية المدعومة أقل من ٤٪ من إجمالي المستحقين، بدلا من أكثر من ٢٢٪ من الشريحة العمرية الشبابية في هذه المرحلة، أما نسبة من يحصلون على قروض اسكانية تفصل إلى ٢٣٪ من إجمالي الحاصلين على هذه القروض.

التمييز يستفحل في مجال الرفاه

ويستفحل التمييز في ميزانيات الرفاه، التي من المفترض أنها تخدم أساساً الشرائح في ضائقة والشرائح الفقيرة، وبشكل العرب ما نسبته ٤٥٪ من إجمالي الفقراء، وهذا يعني ٢٥٪ من نسبتهم من السكان، وتتبع هذه النسبة من كون أن الفارق بين العرب يصل إلى ٤٤٪ من إجمالي المواطنين العرب، مقابل أقل من ١٦٪ بين اليهود، وأقل من ١١٪ بين اليهود من دون المتدينين المتزمتمين (الحريديم).

ورغم هذه المعطيات الرسمية، إلا أن ما تخصصه وزارة الرفاه للمجتمع العربي ما بين ١١٪ إلى ١٢٪، أما نسبة دعم الوزارة ذاتها للجمعيات التي تعنى بالفقراء، فتراوح ما بين ١١٪ إلى ٢٧٪ من إجمالي الميزانية المخصصة لهذه الجمعيات ككل. وهذه الحال تسري أيضاً على وزارة الزراعة، التي تخصص ما بين أقل من

"المشهد" الاقتصادي

موجز اقتصادي

تعديل نسبة النمو في الربع الأول إلى ٢٧٪

أعلن مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي في الأسبوع الماضي عن تعديل كبير نسبياً في نسبة النمو للربع الأول من العام الجاري، وبدلاً من ٢١٪ كما أعلن عنه المكتب قبل شهر، تبين له أن نسبة النمو كانت ٢٧٪، وهو فارق كبير بنحو ٢٣٪ عن التقدير الأول، خاصة وأن الإعلان السابق، أغرق المؤسسة والحلبة الاقتصادية في سلسلة تحقيقات تتحدث عن اقتراب إسرائيل إلى حالة من التباطؤ الشديد وحتى الركود، في حال استمر هذا الوضع.

إلا أن مكتب الإحصاء خرج بتقرير جديد يقول فيه إنه منذ الإعلان السابق، تجمعت لديه سلسلة من المعطيات جعلت نسبة النمو في الربع الأول من هذا العام "تقفز" من ٢١٪ إلى ٢٧٪، ومن أهم المعطيات الجديدة، كان أن الصادرات أكبر مما تحدث عنه التقرير السابق، كما أن الاستهلاك العام كان أكبر، بينما الاستهلاك الفردي بقي سلبياً في التقرير الثاني، كذلك فإن مكتب الإحصاء قام بتعديل نسبة النمو المعلنة في الربع الأخير من العام الماضي ٢٠١٣، من ٢٩٪ إلى ٢٧٪.

وكانت مكتب الإحصاء قد أعلن في شهر نيسان الماضي، عن معطيات أقلقت الأوساط الاقتصادية الرسمية وغيرها، بعد أن تبين أن النمو الاقتصادي قد سجل في الربع الأول من العام الجاري ارتفاعاً منخفضاً بنسبة ٢١٪.

و جاء في تقرير المكتب السابق، أن التراجع في الاستهلاك الفردي بلغ نسبة ٢٪، ما يعني تراجعاً بنسبة ٤٪ على مستوى الفرد الواحد، وهذا مؤشر لمستوى المعيشة، الذي عملياً تراجع منذ مطلع العام الجاري، كما أن هذا التراجع هو استمرار للتراجع الذي تم تسجيله في الربع الأخير من العام الماضي بنسبة ١٪، وقد أبقى التقرير الجديد على معطيات الاستهلاك الفردي السلبية.

يذكر أن بنك إسرائيل المركزي أعلن في الشهر الماضي أيار عن توقعاته للنمو الاقتصادي للعامين الجاري والمقبل، إذ أبقى البنك على توقعاته للعام الجاري بنسبة ٣٪، وخفض توقعاته للعام المقبل إلى نسبة ٣٪، وهذا على الرغم من أن توقعات صندوق النقد الدولي، ومنظمة التعاون بين الدول المطورة، تتنبأ أن يكون النمو الاقتصادي في إسرائيل في العام الجاري بنسبة ٢٫٤٪، وفي العام المقبل ٣٫٣٪.

التقيب عن النفط في الجولان يلوّث مياه طبريا

بين بحث إسرائيلي جديد أن تخفيف سلطات الاحتلال الإسرائيلي عن النفط في مرتفعات الجولان السورية المحتلة، عدا عن كونه مخالفاً للقوانين الدولية في منطقة محتلة، سيتسبب في تلوث خطير لمياه بحيرة طبريا، والوديان التي تصب فيها، ويؤكد البحث أن هذا التلوث قد يتجم أيضاً عن الحفريات التجريبية في المنطقة.

وكانت وزارة البنى التحتية الإسرائيلية قد أرست قبل عدة أشهر عطاء على شركة أميركية - إسرائيلية، للشرع في التنقيب عن النفط، في ١٤ مكاناً في الجولان المحتل. وجاء هذا الإجراء بعد ٢٠ عاماً على اضطرار حكومة إسرائيل لوقف مبادرة كهذه، إذ حاولت في مطلع سنوات التسعين، ومرة أخرى في العام ١٩٩٦ إبان حكومة بنيامين نتانياهو الأولى، فتح مشاريع تنقيب، إلا أنها اضطرت للتراجع في أعقاب احتجاجات دولية، خاصة في مرحلة كان يجري الحديث فيها عن احتمال إجراء مفاوضات بين إسرائيل وسورية، إلا أن إسرائيل تستفيد حالياً من الأوضاع في سورية والصمت الدولي لاستمرار في مشروعها الاحتلالي.

وقد بدأت في الأسابيع الأخيرة أعمال الحفر والتنقيب في عدة مناطق في مرتفعات الجولان بحثاً عن نفط وعن غاز، ويتوقع الخبراء أن تكون المهمة صعبة، بسبب صلابة القشرة الأرضية في تلك المنطقة، ويقول البحث الجديد إن التنقيب عن النفط، حتى في المرحلة التجريبية، سيتسبب في تلوث الوديان التي تصب في بحيرة طبريا.

ويشدد البحث على أن النفط المفترض سيكون تحت طبقة صخرية صلبة تحتاج إلى مواد كيميائية خطيرة لتفتيتها، ومن شأن عملية التفتيت أن تصل إلى الأبار الارتوازية، واليانايغ، وتلوث المياه. ويقول البحث إن لترا واحداً من النفط كغلي بفساد وتلويث لا أقل من مليون كوب من المياه، ورغم البحث واعتراف منظمات البيئة، إلا أن حكومة الاحتلال تصر على مواصلة مشروعها.

إسرائيليون يغلقون حساباتهم البنكية في سويسرا!

قال تقرير صحافي في إسرائيل إن المئات من الإسرائيلييين شرعوا في الأونة الأخيرة بإغلاق حساباتهم البنكية في سويسرا، كونهم لم يبلغوا عن وجودها لسلطة الضرائب الإسرائيلية، في حين أعلنت السلطة ذاتها أنها تلقت وستتلقى المزيد من المعلومات عن تلك الحسابات من البنوك السويسرية، ما جعل أصحاب البنوك يتخوفون من مواجهة القانون الإسرائيلي، فسارعوا إلى إغلاق حساباتهم.

ونقل الملحق الاقتصادي "مامون" في صحيفة "يديעות أchronوت" عن خبير اقتصادي قوله إن الاسراع في إغلاق هذه الحسابات يزيد من الشبهات حول طبيعة هذه الأموال، وخاصة الشبهات بأن هذه الأموال هي نتيجة عمليات تبيض أموال يحظرها القانون، وأشار إلى أن إغلاق الحسابات لن يساعد أصحابها كثيراً، لأن البنوك السويسرية تبلغ السلطات الإسرائيلية عن إغلاق الحسابات أيضاً، وليس فقط عن الحسابات الجارية.

وحسب الخبير ذاته، فإن إسرائيل تستفيد من عضويتها في منظمة التعاون بين الدول المتطورة OECD للحصول على المعلومات. وأضاف أن أصحاب هذه الحسابات هم في ورطة في حال أن أموالهم غير مشروعة، ففي حال أغلقوا حساباتهم البنكية لن يجدوا مكاناً آمناً آخر يلبون إليه.

وأعلنت سلطة الضرائب الإسرائيلية عن فترة زمنية تسمح لأصحاب الحسابات والأموال أن يعرضوا خلالها تقاريرهم للسلطة، وأن يدفعوا كامل الضرائب المستحقة، من دون أن يتم تقديمهم للمحاكمة بتهمة التستر على هذه الأموال سابقاً.

تلوث الهواء في إسرائيل - من الأعلى في العالم!

تقرير منظمة الصحة العالمية حول التلوث البيئي في مدن مختلفة في شتى أنحاء العالم: إسرائيل تحتل المرتبة الـ ١٢ في مستوى تلوث الهواء من بين ٩١ دولة شملها التقرير: التقرير يؤكد معطيات خطيرة كان الائتلاف من أجل صحة الجمهور، كشف عنها في تقرير نشره قبل بضعة أشهر وعنوانها: ثمة ارتفاع حاد ومطرد في انتشار بعض الأمراض الخطيرة جدا بل الفتاكة في إسرائيل من جراء مستويات التلوث البيئي المرتفعة فيها!

مستوى تلوث الهواء في إسرائيل هو من بين الأعلى في العالم وهو يعادل أضعاف مستويات التلوث في كبريات المدن في العالم فيما تحتل إسرائيل المرتبة الثانية عشرة من حيث مستويات تلوث الهواء فيها، وذلك من أصل ٩١ دولة شملها المسح - هذه هي النتيجة التي خص إليها تقرير جديد نشرته منظمة الصحة العالمية، مؤخرا، ويشمل عرضا للأوضاع البيئية في ١٦٠٠ مدينة في ٩١ دولة مختلفة في شتى أنحاء المعمورة، من بينها ١٦ مدينة في إسرائيل.

ويؤكد التقرير أن تلوث الهواء في جميع المدن الرئيسية في دول العالم عموما يشهد تفاقما متواصلا في الفترة الواقعة بين الأعوام ٢٠٠٨ و ٢٠١٣.

وأظهر المسح، الذي أجرته منظمة الصحة العالمية، أن مستويات مرتفعة جدا من تركيز المادة الجزيئية (PM١٠) ومدى انتشارها في الجو سجلت في جميع المحافظات في دولة إسرائيل. ويعتبر تركيز هذه المادة مؤشرا معتمدا في مختلف أنحاء العالم إلى مستوى تلوث الهواء.

ويظهر من التقرير أن مدينتي عسقلان (أشكول) وموديعين هما المدينتان اللتان لا يوصى، قط، باستنشاق الهواء فيهما إذ يبلغ تركيز المادة الجزيئية في الأولى (عسقلان) ٧٥ وفي الثانية (موديعين) ٧٠. وتليهما، على مسافة غير بعيدة في التدرج، مدينة بئر السبع، ثم مدينة بيت شيمش، فكيبوتس "إيرز" في جنوب البلاد، ثم مدينة تل أبيب، حيث يتراوح مستوى تركيز المادة الجزيئية فيها بين ٦٧ و ٦٨، وهنا، بينما يتراوح تركيز هذه المادة في مدينتي حيفا والضفيرة بين ٤٥ و ٤٦ "قط"، علما بأن منظمتين بيئيتين عديدتين عمارك واسعة بغية الإعلان، رسميا، أن هاتين المدينتين متكوتبان بالتلوث الهوائي!

وتكتسب هذه المعطيات دلالات أكثر خطورة وإثارة للقلق على خلفية كون المدن الإسرائيلية عامة، والتي شملها المسح خاصة، أصغر من المدن الفرنسية في مختلف أنحاء العالم بكثير جدا، وبكل المقاييس: من حيث المساحة، عدد السكان، حجم النشاط الاجتماعي - الاقتصادي والصناعي فيها. ومما يوضح هذا الفرق الشاسع، ويؤكد مدى خطورة هذه النتائج بالتالي، أن مستوى تركيز الجزيئات في العاصمة الألمانية برلين، مثلا، بلغ ٢٤ فقط، ومثله بالضبط في العاصمة الفرنسية باريس، بينما بلغ في العاصمة البريطانية لندن ٢٢ وفي العاصمة الأسترالية سيدني ٩ فقط!

ومما "يعزي" إسرائيل في معطيات هذا التقرير ونتائج شديدة القمامة، أن ثمة مدنا في العالم "تسبق" المدن الإسرائيلية من حيث مستويات تلوث الهواء فيها، فقد وجد المسح أن مستوى التلوث الهوائي الأعلى في العالم، قاطبة، هو في أفغانستان، التي وصل تركيز المواد الجزيئية فيها إلى (١٣٣٤) مما يشكل خطرا جسيما، جديا وملومسا، على صحة المواطنين فيها.

وتليها إيران التي يبلغ فيها تركيز المواد الجزيئية ٣٢٠، ثم الهند التي يبلغ فيها تركيز هذه المواد ٢٠٠، تليها بنغلاديش والسنغال ومنغوليا. أما في الصين، فيبلغ مستوى تركيز المواد الجزيئية في الهواء ١٢١ فقط (في العاصمة بكين).

ويوضح التقرير أن نحو نصف سكان المدن معروضون لمستوى مرتفع بشكل خاص من تلوث الهواء، بما لا يقل عن ٢٥ ضعف من المستويات الموصى بها من قبل منظمة الصحة العالمية. ومن شأن هذه الحقيقة - طبقا لما تؤكدته منظمة الصحة العالمية - أن تعترض سكان العالم إلى مخاطر صحية شديدة الخطورة وبعيدة المدى، هذا، في الوقت الذي تبين - من التقرير - أن ١٢٪ فقط من المدن التي تم فحصها ومسحها بيئيا تتمتع بمستويات منخفضة من تلوث الهواء، أقل من الحد الأدنى الذي وضعته المنظمة، باعتباره مستوى غير ضار بالصحة.

وتقدر المنظمة العالمية أن تلوث الهواء كان مسؤولا عن ٣٫٧ مليون حالة وفاة في العالم خلال العام ٢٠١٢، وخاصة بين الأشخاص الذين هم دون سن الـ ٦٠ عاما. وتتعدد المنظمة أيضا على أن تضافر تلوث الهواء البيئي العام مع تلوث الهواء الداخلي يشكل واحدا من مسببات الوفاة الأكثر خطورة في العالم.

وفي مقارنة مع سنوات سابقة، تبين أن تلوث الهواء يزداد تفاقما، وذلك بسبب العناصر المصنعة الكثيرة التي تساهم في ذلك، بما في ذلك استخدام الوقود الأحفوري (Fossil fuels)، مصانع الفحم الحجري، كثرة استخدام المركبات الخاصة، وانعدام الكفاءة في استخدام الطاقة في المباني، وحسب أقوال خبراء من منظمة الصحة العالمية، يمكن تحسين مستوى التلوث بواسطة وضع سياسات تنظيمية، كما حدث فعلا في بعض المدن في العالم.

وتلوث البيئي وارتفاع كبير في انتشار أمراض فتاكة في إسرائيل

ويأتي تقرير منظمة الصحة العالمية هذا يؤكد المعطيات المقلقة التي كان الائتلاف من أجل صحة

أعلن رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، قبل أكثر من أسبوعين، أنه سيدع أطباء إسرائيليون يوافقون على إطعام الأسرى الإداريين الفلسطينيين ممارسات تترد تطبيقها ويصدم تنفيذها بالقانون الدولي والمعاهدات الدولية، تسعى إلى سن قانون يجيزها. ويأتي تصريح نتنياهو في أعقاب سجل حاد في إسرائيل حول التغذية القسرية للأسرى، ومعارضة نقابة الأطباء الإسرائيلية ذلك.

وذكرت تقارير إعلامية إسرائيلية أن نتنياهو قرر إرجاء التصويت في الكنيست على مشروع قانون إطعام الأسرى عنوة، والذي كان من المقرر التصويت عليه بالقراءتين الثانية والثالثة. لكن لجنة الداخلية التابعة للكنيست استمرت في مناقشة مشروع القانون في هذه الأثناء واضطر نتنياهو إلى اتخاذ هذا القرار بعد أن طالبه

رئيس حزب "يوجد مستقبل" ووزير المالية، يائير ليد، بإرجاء التصويت كي يتسنى إجراء "مناقش عمق" حول عشرات التحفظات التي قدمتها عضو الكنيست يفعات كاريف، من حزب "يوجد مستقبل"، التي تقود المعارضة لمشروع القانون داخل الائتلاف الحكومي. ونقلت صحيفة "هآرتس" عن مصادر في حزب "يوجد مستقبل" عدم استبعادها إمكانية أن لا يلتزم نواب "يوجد مستقبل" بالطاعة الائتلافية وأن يصوتوا ضد مشروع القانون في حال رفض طلبهم إرجاء التصويت عليه.

وكان المستشار القانوني للحكومة الإسرائيلية، يهودا فاينشتاين، قد أعلن، عن تأييده للصيغة الحالية لمشروع القانون واعتبر أن "القانون تناسبي ومتوازن"، بادعاء أن إطعام الأسرى عنوة سيتم بعد مصادقة محكمة مركزية، وأنه لن يتم إرغام أطباء على إطعام أسرى خلافا لما يمليه عليه ضميرهم. وتذرع فاينشتاين لتبرير تأييده للقانون بأنه يوجد إجراء مشابه في دول متطورة في العالم.

كذلك طالب رئيس كتلة حزب العمل، عضو الكنيست إيتان كابل، في رسالة بعث بها إلى نتنياهو، بإرجاء التصويت على مشروع القانون بسبب العملية العسكرية الإسرائيلية في الضفة الغربية.

وقال كابل في رسالته "في التوقيت الحالي، وفيما نحن نبدل جهودا من أجل لفت أنظار المجتمع الدولي إلى موضوع أبحاثنا المخوفين، فإن هذا الإجراء (سن القانون) يعكس غياب سياسيا. والاستمرار في دفع القانون قدما سيثير ضجة عالمية بينما يتطلب الأمر حكمة وهدوء، ومن شأن سنه أن يعود بالفائدة على كارهينا وأن يمس بالجهود المبذولة من أجل إعادة الأبناء إلى بيوتهم"

في إشارة إلى المستوطنين الثلاثة الذين فقدت آثارهم منذ أكثر من أسبوعين وتقول إسرائيل إن فلسطينيين اختطفوهم. وطالب كابل نتنياهو بأن "يسقط مشروع القانون من أجندته أو بإرجائه على الأقل إلى أيام أقل حساسية".

وفيما وضع نتنياهو كل ثقله من أجل سن مشروع القانون، قدمت كاريف ٢٥ تحفظا عليه، بهدف وضع صعوبات أمام سلطة السجون لدى إطعامها الأسرى عنوة. وبين الطلبات التي قدمتها كاريف، إرجاء تطبيق القانون، في حال سنه، لنصف عام بهدف التأكيد من أنه "ليس شخصيا" وأنه لا يهدف إلى التعامل مع إضراب الأسرى الإداريين الفلسطينيين عن الطعام، الذي يدخل اليوم يومه الـ ٦٢ على التوالي.

وأثار مشروع القانون ضجة في إسرائيل. ووقع أكاديميون وشخصيات عامة على عرائض ضد ذلك بهدف إقناع أعضاء كنيست بالتراجع عن تأييدهم لمشروع القانون. وتم إرسال هذه العرائض إلى الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريس، والرئيس المنتخب رؤوفين ريفلين.

مناطق ليس من الصحي السكن فيها!

يشير تقرير "الائتلاف من أجل صحة الجمهور" إلى أن "منطقتي حيفا وعكا، بوجه عام، تحتلان صدارة المناطق الأكثر عرضة للإصابة بأمراض السرطان والموت من جرأها. وعند الحديث عن سرطان الرئتين وسرطان الغدد الليمفاوية، تنضم إليهما أيضا مناطق صفد، طبريا، العفولة، تل أبيب وبئر السبع!"

وعلى خلفية تراجع نسبة المدخنين في إسرائيل باستمرار خلال السنوات الأخيرة، وكذلك في المناطق التي سجل فيها ارتفاع في مستويات الإصابة بهذه الأمراض، "فمن المرجح الافتراض بأن عوامل جغرافية هي التي تقرر في هذا الشأن، علاوة على كون هذه المناطق معرضة للتلوث البيئي، الذي يسهم في رفع نسبة الإصابة بالمرض".

ويقول التقرير إن "المشكلة الرئيسية الأكبر في منطقة تل أبيب، مثلا، هي محاور المواصلات الرئيسية الشديدة الاكتظاظ، ما يشكل مصدرا أساسيا للتلوث البيئي. أما في منطقة حيفا، فعلاوة على مشكلة المواصلات وما ينبعث منها من ملوثات، هناك عدد كبير من المصانع المتخصصة بالصناعات الكيماوية والثقيلة، وهي قريبة جدا، نسبيا، من المناطق والأحياء السكنية".

وأما في المناطق الشمالية من إسرائيل، فهناك - كما يقول التقرير - "نشاط مكثف جدا في مجال محارق النفايات المنزلية والزراعية، فضلا عن مصانع صلب، صغيرة وكبيرة على حد سواء، من دون أية رقابة رسمية، ناهيك عن أعمال رش المبيدات التي تجري هناك بوتائر عالية جدا".

سجل حاد في إسرائيل حول قانون التغذية القسرية للأسرى!

نتنياهو أرجأ التصويت على مشروع القانون في الهيئة العامة للكنيست بسبب المعارضة الواسعة له لكنه يبدو مصراً عليه!



في القدس... تضامنا مع الأسرى المضربين عن الطعام، الأسبوع الماضي. (أفب)

التأكيد مجددا على الموقف المعارض بشدة لإطعام الأسرى عنوة. وأكد إيدلمان أن "أخلاقيات مهنة الطب تتغلب على القانون، وحتى لو سنوا القانون الذي يلزم بذلك، فإن على الطبيب أن يرفض. ويعمل أطباء، في أنظمة مستبدة بموجب قوانين ويشكل مخالف مع آداب المهنة، وأدى ذلك إلى حدوث أكثر الأمور فظاعة في التاريخ".

وحذرت المستشارة القانونية لنقابة الأطباء العالمية، المحامية ليئا فافنر، من أنه في حال المصادقة على إطعام الأسرى عنوة، فإن هذا الأمر سيؤدي إلى عواقب وخيمة فيما يتعلق بعضوية إسرائيل في نقابة الأطباء العالمية، وقالت "سنعمل من أجل عدم حدوث ذلك، لكن لا شك في أن هذا سيناريو مقلق".

التأكيد مجددا على الموقف المعارض بشدة لإطعام الأسرى عنوة. وأكد إيدلمان أن "أخلاقيات مهنة الطب تتغلب على القانون، وحتى لو سنوا القانون الذي يلزم بذلك، فإن على الطبيب أن يرفض. ويعمل أطباء، في أنظمة مستبدة بموجب قوانين ويشكل مخالف مع آداب المهنة، وأدى ذلك إلى حدوث أكثر الأمور فظاعة في التاريخ".

وحذرت المستشارة القانونية لنقابة الأطباء العالمية، المحامية ليئا فافنر، من أنه في حال المصادقة على إطعام الأسرى عنوة، فإن هذا الأمر سيؤدي إلى عواقب وخيمة فيما يتعلق بعضوية إسرائيل في نقابة الأطباء العالمية، وقالت "سنعمل من أجل عدم حدوث ذلك، لكن لا شك في أن هذا سيناريو مقلق".

التأكيد مجددا على الموقف المعارض بشدة لإطعام الأسرى عنوة. وأكد إيدلمان أن "أخلاقيات مهنة الطب تتغلب على القانون، وحتى لو سنوا القانون الذي يلزم بذلك، فإن على الطبيب أن يرفض. ويعمل أطباء، في أنظمة مستبدة بموجب قوانين ويشكل مخالف مع آداب المهنة، وأدى ذلك إلى حدوث أكثر الأمور فظاعة في التاريخ".

وحذرت المستشارة القانونية لنقابة الأطباء العالمية، المحامية ليئا فافنر، من أنه في حال المصادقة على إطعام الأسرى عنوة، فإن هذا الأمر سيؤدي إلى عواقب وخيمة فيما يتعلق بعضوية إسرائيل في نقابة الأطباء العالمية، وقالت "سنعمل من أجل عدم حدوث ذلك، لكن لا شك في أن هذا سيناريو مقلق".

التأكيد مجددا على الموقف المعارض بشدة لإطعام الأسرى عنوة. وأكد إيدلمان أن "أخلاقيات مهنة الطب تتغلب على القانون، وحتى لو سنوا القانون الذي يلزم بذلك، فإن على الطبيب أن يرفض. ويعمل أطباء، في أنظمة مستبدة بموجب قوانين ويشكل مخالف مع آداب المهنة، وأدى ذلك إلى حدوث أكثر الأمور فظاعة في التاريخ".

وحذرت المستشارة القانونية لنقابة الأطباء العالمية، المحامية ليئا فافنر، من أنه في حال المصادقة على إطعام الأسرى عنوة، فإن هذا الأمر سيؤدي إلى عواقب وخيمة فيما يتعلق بعضوية إسرائيل في نقابة الأطباء العالمية، وقالت "سنعمل من أجل عدم حدوث ذلك، لكن لا شك في أن هذا سيناريو مقلق".

التأكيد مجددا على الموقف المعارض بشدة لإطعام الأسرى عنوة. وأكد إيدلمان أن "أخلاقيات مهنة الطب تتغلب على القانون، وحتى لو سنوا القانون الذي يلزم بذلك، فإن على الطبيب أن يرفض. ويعمل أطباء، في أنظمة مستبدة بموجب قوانين ويشكل مخالف مع آداب المهنة، وأدى ذلك إلى حدوث أكثر الأمور فظاعة في التاريخ".

وحذرت المستشارة القانونية لنقابة الأطباء العالمية، المحامية ليئا فافنر، من أنه في حال المصادقة على إطعام الأسرى عنوة، فإن هذا الأمر سيؤدي إلى عواقب وخيمة فيما يتعلق بعضوية إسرائيل في نقابة الأطباء العالمية، وقالت "سنعمل من أجل عدم حدوث ذلك، لكن لا شك في أن هذا سيناريو مقلق".

التأكيد مجددا على الموقف المعارض بشدة لإطعام الأسرى عنوة. وأكد إيدلمان أن "أخلاقيات مهنة الطب تتغلب على القانون، وحتى لو سنوا القانون الذي يلزم بذلك، فإن على الطبيب أن يرفض. ويعمل أطباء، في أنظمة مستبدة بموجب قوانين ويشكل مخالف مع آداب المهنة، وأدى ذلك إلى حدوث أكثر الأمور فظاعة في التاريخ".

الشبابك يقود الحملة ضد الأسرى كشفت "هآرتس"، مؤخرا، أن موقف نتنياهو المتشدد حيال إضراب الأسرى عن الطعام وسعيه إلى سن قانون إطعامهم عنوة، يستند إلى توصيات قدمها له جهاز الأمن العام- الشاباك.

وقالت الصحيفة إنه خلال مشاورات جرت في الفترة الأخيرة، عبر رئيس الشاباك، يورام كوهين، عن تأييده لسن قانون يسمح بإرغام الأسرى المضربين على تناول الطعام، معتبرا أن من شأن قانون كهذا أن يشكل "حلا ملائما" للإضراب عن الطعام.

وتسعى الحكومة الإسرائيلية إلى سن مشروع القانون بإجراءات سريعة، وتوصف في إسرائيل بأنها "غير ديمقراطية". وتحتجز إسرائيل في سجونها ١٨٩ معتقلا إداريا، وشارك في الإضراب عن الطعام، الذي بدأ في ٢٤ نيسان الماضي وانتهى الأسبوع الفائت، ما بين ١٠٠ إلى ١٢٥ معتقلا يتغذون على الماء والفيتامينات والملح والسكر. وردد حوالي ٧٠ معتقلا في المستشفيات بعد تراجع حالتهم الصحية جراء الإضراب عن الطعام، وأعلن عن الطعام في أحد السجون بين حين وآخر ولفترة محدودة.

وقالت الصحيفة إن رئيس الشاباك هو الذي يقود تعامل إسرائيل مع المعتقلين المضربين عن الطعام، وإنه يعتبر أن على إسرائيل التمسك بموقف متشدد ضد المعتقلين الإداريين المضربين عن الطعام وعدم إجراء مفاوضات معهم من أجل التوصل إلى تسوية. ونقلت الصحيفة عن أشخاص تحدثوا مع كوهين حول الموضوع قولهم إن رئيس الشاباك يعتبر أن بإمكان إسرائيل مواجهة هذه الأزمة حتى لو توفي أحد المعتقلين جراء الإضراب عن الطعام، وإن أية مسامحة ستضع إسرائيل في مكانة المبتزة الدائمة بواسطة إضرابات عن الطعام متكررة.

ويرغم الشاباك أن الاعتقال الإداري هو "أداة ضرورية في الحرب ضد الإرهاب"، ويعترف بعدم وجود أدلة كافية لإثبات تهم ضدهم.

أطباء إسرائيليون سيحاكمون في لاهاي حذرت نقابة الأطباء في إسرائيل من أن الأطباء الذين يشاركون في إطعام الأسرى عنوة قد يحاكمون في المحكمة الجنائية الدولية، في لاهاي وأن النقابة لن تتحكم من الدفاع عنهم. وقال رئيس نقابة الأطباء في إسرائيل، الدكتور ليونيد إيدلمان، إن الأطباء الذين سيشاركون في إطعام الأسرى عنوة "ستند بهم الجالية الطبية في العالم وسيكون من الصعب الدفاع عنهم في حال تقديم دعاوى ضدهم".

ويشار إلى أن إطعام مضربين عن الطعام عنوة يعتبر تعديبا بكل معنى الكلمة وهو أمر محظور بموجب قواعد آداب المهنة التي وضعتها نقابة الأطباء في إسرائيل والعالم، وحذرت النقابة الأطباء من المشاركة في إطعام الأسرى عنوة مشددة على أن هذا الأمر سيعرضهم للمحاكمة خارج إسرائيل، حتى لو سمح بذلك قانون إسرائيلي.

وبعثت نقابة الأطباء، الأسبوع قبل الماضي، برسائل إلى جميع الأطباء في الأقسام الباطنية والطوارئ في المستشفيات التي ينقل إليها الأسرى المضربون عن الطعام، وأشارت فيها إلى حظر إطعام الأسرى عنوة. وبدأت النقابة بتفعيل مركز هاتفها لتقديم المساعدة والاستشارة لأطباء الذين يعالجون الأسرى المضربين عن الطعام.

وفي موازاة ذلك، عقدت نقابة الأطباء، مؤخرا، مؤتمرا شارك فيه كبار الأطباء ورؤساء نقابات علمية ومندوبين عن وزارة الصحة الإسرائيلية والصليب الأحمر وضابط الطب الرئيس في سلطة السجون، وتم خلال المؤتمر

المشروع القانون المقترح عبارة عن تعديل لقانون مرسوم السجون. وكانت وزارة الأمن الداخلي الإسرائيلية قد بادرت إلى هذا التعديل في أعقاب إضراب الأسرى الكبير، في نيسان العام ٢٠١٢، عندما بدأ ١٦٠٠ أسير فلسطيني إضرابا عن الطعام، ألزم في نهايته سلطة السجون الإسرائيلية بالتفاوض مع الأسرى الفلسطينيين. في أعقاب ذلك بدأت وزارة الأمن الداخلي بالعمل من أجل تعديل "مرسوم السجون"، فيما يتعلق بالتعامل مع الأسرى المضربين عن الطعام. وشاركت في صياغة التعديل المطروح حاليا وزارتا العدل والصحة، ويخول تعديل القانون رئيس المحكمة المركزية أو نائبه بالسماح، وليس بالإزام، بمنح "علاج طبي" للأسير المضرب عن الطعام، وذلك على الرغم من معارضة الأسير لذلك.

لكن لجنة الداخلية التابعة للكنيست، وفي عملية تضليل مقصودة، شطبت من مشروع القانون أي ذكر لعملية الإطعام عنوة، من أجل تمكين الدولة من مواجهة التماسات إلى المحكمة العليا ضد مشروع القانون. وفي مركز مشروع القانون، وخلافا للجان أخلاقيات المهنة الطبية، الادعاء بأن المحكمة قادرة على رؤية الصورة الكاملة، وبما يتعدى الحالة الصحية للأسير، وأن تأخذ بالحسبان اعتبارات مثل تأثير الإضراب عن الطعام على الطاعة والنظام في السجون، وتأثير ممارسة الضغوط على سلطات السجون والمس بأمن الدولة.

